الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الخميس 31 تموز 2025
العدد 5555 السنة التاسعة عشرة
Jeudi 31 Juillet 2025 no 5555 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

ثقافة

أحمد مدلج...
ظلّ زياد وكاتم أسراره

14

السعودية تنخرط في الفتنة بين فلسطينيّي لبنان
ضغوط لحظر «حماس» وإدارة أمنية على طريقة «دايتون»

هل حنّ جنبلاط وجعجع إلى 5 أيار؟ 2

مفاوضات غزّة
ابتزاز متجدّد للمقاومة

9-8

(أ ف ب)

تقرير

قاسم: لن نُسلّم السلاح... ولا يلعب أحد معنا

استبق الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم جلسة الحكومة المقرّرة الأسبوع المقبل لمناقشة حصر السلاح ببد الدولة، بالجزم أن المقاومة لن تسلّم سلاحها. وفيما طالب بإلزام العدو الإسرائيلي باتفاق وقف إطلاق النار أولاً قبل فتح أي نقاش بشأن سلاح المقاومة، اتّهم المبعوث الأميركي توماس برّاك بالسعي إلى خلق فتنة داخلية في لبنان.

وقال قاسم، في ذكرى استشهاد القائد الجهادي فؤاد شكر: «إننا مستعدون لنناقش كيف يكون هذا السلاح جزءاً من قوة لبنان. لكن، لن نقبل أن يُسلّم السلاح لإسرائيل. اليوم، كل من يطالب بتسليم السلاح، يطالب عملياً بتسليمه لإسرائيل». وأضاف: «كل الخطاب السياسي في البلد يجب أن يكون لإيقاف العدوان، وليس لتسليم السلاح لإسرائيل (...) لا يلعب أحد معنا هذه اللعبة، لأننا لن نكون من يعطون السلاح لإسرائيل». وتابع: «أنتم أوقفوا العدوان. امنعوا الطيران من الجو. أعيدوا الأسرى. فلتنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. دعونا نرَ إن كان هذا المشهد سيستقر. بعد ذلك، خذوا منّا أفضل نقاش، وخذوا منّا تجاوباً على أفضل أنواع التجاوب».

واعتبر قاسم أن «كل من يطالب اليوم بتسليم السلاح، داخلياً أو خارجياً أو عربياً أو دولياً، هو يخدم المشروع الإسرائيلي، مهما كان اسمه، ومهما كانت صفته، ومهما كان عنوانه، ومهما ادّعى». وأكد قاسم «أننا في موقع دفاعي، نقول: هذا الدفاع لا حدود له عندنا، والأفق ليس مسدوداً أبداً. لا يتصوّر أحد أننا جميعاً ذاهبون ولن يعود أحد. لا، نحن يذهب منا ناس، ويبقى منا ناس، والانحراف لا يبقى، والاحتلال لا يبقى، والوصاية لا تبقى. هؤلاء لا يبقون، ونحن نبقى».

المشروع الإسرائيلي... والخطر الوجودي

واتّهم قاسم المبعوث الأميركي توماس برّاك بأن «وظيفته أن يصنع مشكلة للبنان، وأن يقلب الحقائق»، مشيراً إلى أنه «فوجئ بأن الموقف اللبناني الرسمي الوطني المقاوم، الذي يحرص على مصلحة لبنان، كان موقفاً موحداً: فليتوقف العدوان، وبعد ذلك نُناقش كل الأمور. هو تفاجأ. هو يعتبر أنه إذا جاء ضغط على الرؤساء، يُحدث مشكلة وفتنة ويدخل اللبنانيين ضد بعضهم».

وحذّر قاسم من أن الإسرائيليين «واقفون عند النقاط الخمس لكي يساعدهم الأميركي ويضغط على اللبنانيين وينزع السلاح كما يقولون، ويصبح لبنان بلا قدرة، فيتوسّعون من النقاط الخمس، حتى يصلوا إلى عدة قرى موجودة لكي ينتشروا فيها، وتدريجياً يجعلونها مستوطنات لاحقاً، وتدريجياً يتدخلون في السلطة السياسية في لبنان من أجل أن يفرضوا عليها ما يريدون. هذا هو المخطط الإسرائيلي (...) هم باقون لأن هذه نقاط مقدّمة للتوسع، وليست نقاطاً من أجل المساومة ولا التفاوض عليها».

(هيثم الموسوي)

كما نبّه قاسم إلى «أننا اليوم في لبنان معرّضون لخطر وجودي. إن كنتم تظنّون أن الخطر الوجودي متعلق بالمقاومة فقط، كلا يا أخي، الخطر وجودي على كل لبنان، على كل طوائف لبنان، على كل شعب لبنان. الخطر من إسرائيل، الخطر من «الدواعش»، الخطر من الأميركيين الذين يرعون أن يكون لبنان أداة طيّعة ليندمج في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يريدونه».

لسنا منافسين للدولة

وأكّد قاسم أن «هذا السلاح لا يظهر لأحد، وبالتالي غير متوفّر في مواجهة أحد. ولن يكون متوفّراً في مواجهة أحد. الدولة اللبنانية تقوم بمهامها: لديها أمن داخلي، لديها أمن عام، لديها جيش، لديها قوى تعمل بشكل طبيعي. لا أحد ينافسها على حصرية السلاح من أجل الأمن الداخلي، وحتى الأمن في مواجهة إسرائيل».

وأعاد قاسم تأكيد أن اتفاق وقف إطلاق النار هو «حصرٌ في جنوب نهر الليطاني. أما إذا ربط البعض بين السلاح والاتفاق، فأقول له: السلاح شأن لبناني داخلي لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بالعدو الإسرائيلي. هذا شأن داخلي». ولفت قاسم إلى أنه «بعد معركة أولي البأس استمر العدوان الإسرائيلي، لكن بوتيرة منخفضة، من أجل أن يضغط علينا ويضغط على لبنان. بدأوا يروّجون بأن الحزب أصبح ضعيفاً، على قاعدة أنه لا يرد على هذه الاعتداءات. نحن قلنا وعبّرنا بشكل واضح: عندما أصبحت الدولة مسؤولة وتعهّدت بأن تتابع، لم نعد نحن مسؤولين بأن نتصدّى نيابة عن الجميع في مواجهة هذا العدوان الإسرائيلي. الدولة كلها مسؤولة، يعني الشعب كله مسؤول، يعني القوى السياسية كلها مسؤولة، ليس فقط نحن وحدنا».

وبيّن قاسم «أننا نعمل كحزب الله على مسارَين متوازيَين مع بعضهما: مسار المقاومة لتحرير الأرض، وهذه لها أدواتها، وأساليبها، وإمكاناتها، وطرقها، وموجَهة حصراً لمواجهة إسرائيل. المسار الثاني: مسار العمل السياسي لبناء الدولة، من خلال تمثيل الناس، ومن خلال متابعة قضاياهم، والمشاركة في الحياة السياسية حتى تنهض هذه الدولة بأبنائها، ونحن من أبنائها. لا نُغلّب مساراً على مسار، كل مسار له طريقه ومتطلباته وأهدافه».

وردّاً على مطالبة حزب الله بترك المقاومة والانخراط في الدولة، أجاب قاسم بأنها «ليست مسألة مقايضة. المقاومة ضد إسرائيل، بناء الدولة من أجل المواطنين. أنت عندما تقول: اتركوا إسرائيل وتعالوا إلى الدولة، يعني أنت تقول: دعوا إسرائيل تهاجم لبنان وتنهب المكتسبات التي تريدها! هذه ليست قناعتنا، ولا نحن نمشي بهذا الاتجاه». وأعاد قاسم توضيح أن المقاومة «ليست وحدها. هذه المقاومة مع الجيش والشعب، يعني هي لا تُصادر مكانة أحد، ولا عطاء أحد، ولا مسؤولية أحد (...) نؤمن بأنه كلما قويت هذه الأطراف الثلاثة، واستطاعت أن تتعاون مع بعضها أفضل تعاون، حقّقت إنجازات أفضل».

(الأخبار)

الرياض تقود التهويل ضد المقاومة: هل يكرّر جنبلاط خطأ 5 أيار مجدّداً؟

عشية شهر آب، بدا لبنان وكأنه يستحضر مدّة بداية التطاول على المقاومة وسلاحها، بواسطة القرارَين المشؤومَين اللّذين اتّخذتهما حكومة فؤاد السنيورة الـلّا شرعية في 5 أيار 2008 لتنفيذ انقلاب أميركي في الداخل، تحمّس له رئيس الحزب الاشتراكي في حينه وليد جنبلاط، وحصل ما حصل. وسط مخاوف من تكرار السيناريو، ربطاً بالاتصالات الجارية حالياً بين جنبلاط وقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع والرئيسَين جوزاف عون ونواف سلام وأطرافاً أخرى في السلطة لعقد جلسة حكومية واتخاذ قرار بإلغاء دور السلاح ووضع جدول زمني لنزعه. إذ تبيّن أنّ الاجتماع الذي جمع جنبلاط وجعجع قبل مدة تناول هذا الأمر، خصوصاً وأنّ جنبلاط يسعى إلى كسب ودّ القيادة السعودية.

ولا تبدو هذه المحاولات بعيدة عن التهديدات التي أطلقها الموفد الأميركي توماس برّاك، في زيارته الأخيرة إلى بيروت، عندما كان صريحاً بالطلب إلى المسؤولين اللبنانيين الرسميين والسياسيين «فعل كل ما يلزم في الداخل للضغط على حزب الله». واستمر برّاك وغيره من المسؤولين الأميركيين بالتحريض علناً لوضع الجيش اللبناني في مواجهة المقاومة بمعزل عن أي تداعيات.

ومنذ أيام لا تتوقّف الماكينة الإعلامية اللبنانية المجنّدة في خدمة تسويق التهديدات الأميركية، عن تسريب معلومات تتحدّث عن نهاية المهلة المعطاة للبنان بشأن ملف السلاح، وأنّ البديل عن قيام الدولة بواجبها في هذا السياق سيكون تصعيداً إسرائيلياً. وتولّت هذه الماكينة الدفع في اتجاه تسريع عقد جلسة للحكومة لاتّخاذ قرار بشأن السلاح، وذلك بالتزامن مع حراك داخلي سياسي ورسائل خارجية وصلت إلى لبنان تضعه بين خيارين: إمّا التنفيذ أو دفع الثمن!

وبعد مناخاتٍ متضاربة، أعلن سلام «تأجيل جلسة مجلس الوزراء التي كانت مقرّرة (اليوم الخميس) إلى الثلاثاء المقبل، بسبب الدعوة إلى جلسة تشريعية (الأربعاء)، تزامناً مع الموعد الأسبوعي لجلسة مجلس الوزراء ومشاركة الحكومة فيها، فيما لا يمكن الجزم الآن بمآلات هذه الجلسة، وما إذا كانت الحكومة ستكتفي باتخاذ قرار يؤكّد على حصرية السلاح من دون تحديد ذلك بمهلة زمنية وتضمين هذا القرار المطالبة بضمانات من إسرائيل بشأن وقف إطلاق النار، مثلما قد يدفع قوى منخرطة في الحملة ضد المقاومة إلى تصعيد موقفها والتهديد بالانسحاب من الحكومة، علماً أنّ مطّلعين أكّدوا بأنّ جنبلاط لا يريد أن يذهب بعيداً في مواجهة الحزب، ما يفتح النقاش حول ما يُراد للحكومة أن تقرّره: هل تعمل على احتواء الضغوط والتصرف بعقل، أم تطلب تسليم السلاح ضمن مهلة زمنية مجدولة ومحدّدة، وأخذ البلد إلى مستوى آخر. وسط ترجيحات بأن يعمد ثنائي أمل وحزب الله إلى الانسحاب من الحكومة، ما يفقدها ميثاقيّتها أو يدفع المقاومة إلى تصعيد موقفها حيث لن يكون مقبولاً التآمر عليها في ظلّ الاحتلال وفيما يمرّ لبنان والمنطقة بوضع حسّاس لا يحتمل الاستسلام.

غير أنّ جلسة الحكومة ليست المحطة الوحيدة التي ينتظرها اللبنانيون لتحديد المسار الذي سيسلكه البلد، وإنما هناك محطة أخرى وهي ذكرى تأسيس الجيش اللبناني، الذي من المفترض أن يطل فيه رئيس الجمهورية بخطاب إلى اللبنانيين، بعد عودته من زيارة الجزائر. وعلمت «الأخبار» أنّ أحد مستشاري الرئيس، المعارضين لحزب الله، عمّم على بعض وسائل الإعلام جوّاً مفاده أنّ «اللبنانيين سيسمعون خطاباً لعون عالي السقف واللهجة يؤكّد فيه على الخطاب والقسم، وقد يحمل موقفاً تصعيدياً ضد حزب الله». إلا أنّ مطّلعين أكّدوا بأنّ «عون لن يحدّد مهلاً زمنية وهو لم يصل بعد إلى الحدّ الذي يقطع فيه مع حزب الله، بل لا يزال يؤكّد على السلم الأهلي وضرورة الحوار، كما أنّ لديه قناعة بموضوع الضمانات وحق لبنان في الحصول على أثمان».

وفيما يحرص عون، كما يقول هؤلاء على عدم ضرب الاستقرار الداخلي، كشفت مصادر سياسية إلى أنّ «جهات خارجية أعطت تطمينات إلى أطراف سياسية لبنانية، بأنّ الذهاب بعيداً في التعامل مع ملف حزب الله لن يؤدّي إلى حرب أهلية، كما يدّعي البعض أو يحذّر، حتى إنّ أطرافاً أمنية المحت إلى وجود «نصائح غربية بأنّ أي تحرّك من قبل حزب الله في الداخل ضد الآخرين سيقابله تدخّل من إسرائيل للحماية كما حصل في سوريا» وعليه فإنّ «على اللبنانيين أن يعرفوا أنهم غير متروكين».

ويبدو أنّ واشنطن وتل أبيب تصرّان على تخريب الساحة الداخلية عبر وضع اللبنانيين في وجه بعضهم البعض، وتشترك معهم المملكة العربية السعودية، لا بل إنها تذهب أبعد منهم في التحريض على حلّ الملف بأسرع وقت. وكشفت مصادر مطّلعة أنّ «الرياض تقف خلف الحرب النفسية مدفوعة الأجر التي تقوم بها قنوات لبنانية لخلق جوّ ومناخ سلبي»، مشيرة إلى أنّ «المملكة لم تكن راضية عن لقاء برّاك مع رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تسرّبت عنه أجواء إيجابية، فاستانفت حراكها الخفي لتعطيل هذه النتائج والة توتير الأجواء من جديد»، وهو ما أدّى إلى «تواصل بين مستشار بري علي حمدان والسفيرة الأميركية في بيروت ليزا جونسون لتثبيت الاتفاق» كما تقول مصادر قريبة من عين التينة. خصوصاً وأنّ برّاك كان أبلغ حمدان رفضه أفكار الرئيس بري، بعد ساعات من اللقاء بينهما، وبعدها تبين أنّ برّاك تواصل مع المسؤول السعودي يزيد بن فرحان قبل إبلاغه بري بموقفه السلبي.

(الأخبار)

إسرائيل: لا إعمار للقرى ولا انسحاب من لبنان

على وقع الجو الداخلي التهويلي والمطالبة بنزع سلاح المقاومة، قال وزير مالية العدو بتسلئيل سموتريتش إنّ «الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من النقاط الخمس في جنوب لبنان»، مشيراً إلى أنّ «سكان الشمال لن يروا حزب الله على الأسوار بعد الآن». وقال الوزير الإسرائيلي أثناء مؤتمر «تعزيز الشمال» الذي عقد في مستوطنة «كريات شمونة»، إنّ الاتفاق مع لبنان «منح إسرائيل الشرعية الكاملة لإضعاف حزب الله ومنعه عملياً من تأهيل نفسه على الحدود، واصفاً إياه بـ«الاتفاق الجيد»، زاعماً أنه «يمنح إسرائيل الشرعية الكاملة لفرض العجز الفعلي لحزب الله عن إعادة تأهيل نفسه على الحدود». مهدّداً بأنّ «الاتفاق يشمل كل لبنان. حتى في قلب الضاحية. إذا لزم الأمر سنهدم المباني في وضح النهار. ولا توجد منطقة آمنة». وعلى مستوى الدمار الكبير جرّاء العدوان الإسرائيلي على الجنوب، قال الوزير الإسرائيلي إنّ «القرى الشيعية التي دمّرها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان لن يُعاد بناؤها».

الجزائر: 200 مليون دولار للإعمار وهديّة نفطية

أنهى رئيس الجمهورية جوزاف عون أمس الأربعاء، زيارة إلى الجزائر استغرقت أقل من 24 ساعة، كان البارز فيها تعهّد الجزائر على لسان رئيسها عبد المجيد تبون بتقديم بقيمة 200 مليون دولار، مخصّصة لإعادة بناء البنية التحتية التي دمّرتها إسرائيل. وقالت مصادر متابعة إنّ شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك قد ترسل شحنة كبيرة من وقود الديزل كهدية للبنان، بمناسبة زيارة عون، لضمان تشغيل محطات توليد الطاقة وتحسين إمدادات الكهرباء، وذلك بعد مشكلة كبيرة حصلت مع الشركة، ففي عام 2020، أنهت الشركة عقد تزويد الفيول مع لبنان، بعد فضيحة كبيرة كشفت عن فساد واسع وسوء إدارة.

السعودية تشارك عباس في الفتنة بين فلسطينيّي لبنان

ضغوط لحظر «حماس» وإدارة أمنية للمخيمات على طريقة «دايتون»

الصعوبات التي برزت في مواجهة مشروع السلطة الفلسطينية لتسليم سلاح المخيمات في لبنان، لم تلغ أصل المشروع، إذ دخلت السلطة وأركانها في رام الله، في برنامج مفتوح، لأجل تحقيق المراد بطريقة مختلفة». وبعدما أبلغ الجميع، من الولايات المتحدة الأميركية إلى السعودية والسلطات اللبنانية، بعدم القدرة على السير في الخطوة، وأن هناك خشية من حرب أهلية فلسطينية – فلسطينية، إلى جانب خطر اندلاع مواجهة بين الفصائل الفلسطينية والجيش اللبناني، سيما أن الجانب الرسمي اللبناني كان قد فوجئ بحماسة محمود عباس وفريقه.

وبات واضحاً أن برنامج سلطة رام الله، لم يكن، وهو ليس خارج البرنامج الأميركي – الإسرائيلي – السعودي لترتيب الوضع في لبنان والمنطقة، ما استدعى العودة خطوة إلى الخلف، ثم الانطلاق في خطة جديدة سوف تستهلك الكثير من الإمكانات والوقت، في وقت أعربت فيه السلطات اللبنانية الرسمية، الأمنية والسياسية، عن ارتفاع مستوى المخاوف من هذا البرنامج. وقد تمّ وضع الجهات الفلسطينية والجهات الدولية والإقليمية في هذه الأجواء، وقد عُقدت لقاءات بعيداً عن الأضواء تناولت هذا الملف.

في هذه الأثناء، كانت الجهات العربية تدخل بقوة على الخط، وهو أمر برز في مواقف بعض المسؤولين اللبنانيين الرسميين أيضاً. وعلمت «الأخبار» من مصادر مطّلعة، أن العمل يجري بقوة على جبهتين، واحدة فلسطينية وأخرى عربية بقيادة السعودية.

في الشقّ المتعلق بالسعودية، شرحت المصادر عناوين البرنامج السعودي بالنقاط الآتية:

أولاً: إشهار الشراكة في المشروع الذي يتولاه عباس في لبنان، وهناك تعاون مباشر وغير مباشر مع الإمارات العربية المتحدة، والهدف هو مواجهة «حماس» بوصفها أبرز أطراف «الإخوان المسلمين» في المنطقة، ولاحتواء التوسع الجماهيري للحركة في ضوء الحرب القائمة في غزة. ويظهر أن هناك تقاطع مصالح كبيراً بين ما تريده إسرائيل وأميركا من جهة، وما تريده سلطة رام الله من جهة ثانية، وما تريده دول معادية لحماس، مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: تركز السعودية في لبنان، على العمل الأمني المباشر، وجمع كل المعطيات عن القيادات والمراكز داخل وخارج المخيمات، إضافة إلى جمع المعطيات حول النشاط السياسي والإعلامي والعسكري الخاص بحماس. مع التشديد على محاولة الوصول إلى طبيعة العلاقات القائمة بين حماس وحزب الله وإيران.

ثالثاً: تقوم السعودية والإمارات بممارسة الضغوط الإضافية على أركان السلطة اللبنانية الجديدة، سواء رئيس الجمهورية جوزيف عون وفريقه السياسي، أو رئيس الحكومة نواف سلام وبعض المقرّبين، تماماً كما هو حال الموقف الذي يتبناه وزير الخارجية يوسف رجّي وبقية وزراء «القوات اللبنانية» والكتائب، إضافة إلى مسؤولين في أجهزة أمنية رسمية. وقد كان لافتاً أن الرئيس سلام هو أكثر المتحمسين للفكرة، حتى إنه قال في إحدى الجلسات الرسمية إن حماس، هي نسخة ملطّفة عن تنظيم «داعش» الإرهابي.

رابعاً: تدعم السعودية المشروع الأميركي – الإسرائيلي لإبعاد «حماس» وقوى المقاومة الأخرى، مثل الجهاد الإسلامي من لبنان، وهي ضغطت على السلطة لأجل اتخاذ قرارات كان الأميركيون يطالبون بها، وتهدف إلى إغلاق كل مكاتب «حماس» في لبنان وحظر أنشطتها المدنية والدينية والاجتماعية، وطرد أو إبعاد قياداتها من لبنان، ومنع أي مسؤول من حماس من الدخول إلى لبنان، وصولاً إلى اعتبارها منظمة غير مشروعة، على غرار ما فعلت عدة دول عربية.

خامساً: تعمل السعودية على القيادات في الشارع السني لخلق مناخ ضد حماس والمقاومة. وفي السياق، تعمل السعودية والإمارات بقوة على احتواء الجماعة الإسلامية في لبنان، وسط مساع لشق صفوف الجماعة، على غرار ما فعلته السعودية بتنظيم «الإخوان» في اليمن، المعروف بحزب الإصلاح، حيث نجحت الرياض في استقطاب قيادات منه، بينما بقي آخرون على مسافة من مشاريع السعودية، ولهؤلاء موقفهم اليوم من المواجهة اليمنية الداخلية، خصوصاً في ضوء ما تقوم به حركة «أنصار الله» في دعم فلسطين. وتستغل السعودية كما الإمارات بعض التباين في المواقف بين قيادات الجماعة في لبنان، وسط مساع لجذب بعض القيادات على خلفية معارضة القيادة الحالية برئاسة الشيخ طقوش، واتهامه بأنه يريد نقل الجماعة إلى حضن إيران وحماس. وقد برزت مساع إضافية في هذا المجال بعد التغيير الكبير الذي حصل في سوريا.

في هذه الأثناء، بات واضحاً للجميع أن نائب الرئيس الفلسطيني حسين الشيخ هو من يدير الملف الخاص بإعادة ترتيب الأمور في لبنان، من ضمن برنامجه الكامل. وبدا واضحاً أن دور ياسر عباس، نجل رئيس السلطة هو دور مكمل، وليس دوراً رئيسياً. والجهد يتركز على أبواب كثيرة منها:

أولاً: إعادة تركيب الهيكلية الجديدة لكل أجهزة السلطة في لبنان، دبلوماسياً وأمنياً وداخل حركة فتح وفي إدارة جميع المؤسسات الأهلية التربوية والصحية التي تعود لها.

ثانياً: خلق برنامج عمل لبناء نظام أمني – إداري في لبنان، يكون مطابقاً لما هو قائم في الضفة الغربية، وبما يخدم الأجندة الخاصة بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل ومع كل القوى والأنظمة الرافضة لفكرة وقوى المقاومة.

ثالثاً: العمل المكمل لما تقوده إسرائيل من برنامج لضرب قوى المقاومة في لبنان، عبر تعزيز التيار الداعي إلى محاصرة فكرة وتيار المقاومة في مخيمات لبنان، والعمل على قطع أي صلة بينها وبين محور المقاومة.

رابعاً: العمل بقوة ضد حزب الله سواء داخل الوسط الفلسطيني، أو على صعيد الداخل اللبناني. وهناك مؤشرات إلى استعداد لدى السلطة الفلسطينية على توفير الدعم المالي واللوجستي وحتى الأمني لكل من هو اليوم في موقع المعارض لحزب الله والداعي إلى نزع سلاح المقاومة.

خامساً: بعد إعفاء أشرف دبور من مهمة السفير في بيروت، يجري العمل بقوة على إدخال تعديلات على الجوانب الأمنية والعسكرية. وقد تمت ترقية ناصر العدوي، من رتبة عميد في المخابرات العامة الفلسطينية (يقودها ماجد فرج) إلى رتبة لواء، وتمّ تعيينه نائباً لرئيس المخابرات، في خطوة يُهدف من خلالها حسين الشيخ إلى تمهيد التغيير وإطاحة فرج من منصبه. وطلب إلى العدوي الذي كان يتولى الملف الخارجي في المخابرات العامة، أن يوسع من نشاطه في لبنان، وإدارة الجانب الأمني والاستخباراتي. وفي هذا السياق، اتّخذ قراراً عاجلاً بإعفاء الضابط محمد العمري من مهمة رئاسة «محطة بيروت» في المخابرات العامة الفلسطينية. لكن، طلب إليه مواصلة عمله، إنما من دون الصفة الرسمية، حيث يتولى الآن، إدارة برنامج تجنيد لعناصر فلسطينيين ولبنانيين يخدمون المشروع الأساسي في جمع المعلومات عن قوى المقاومة، سواء في المخيمات أو حتى ضد حزب الله أيضاً.

سادساً: يجري العمل على دعم ترشيح إبراهيم الخطيب (أحد الذين اتهموا بالتورط في جريمة اغتيال القائد الفلسطيني كمال مدحت) لأجل إدارة برنامج تدريب وتجنيد جيل جديد من شباب فتح في لبنان، وفق البرنامج الشهير «برنامج دايتون» والذي عمل به في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقية أوسلو، على أمل إعداد عدد غير قليل من القيادات الشبابية قبل أن يتم تسليمها مهمة إدارة الساحة اللبنانية في حركة فتح.

(الأخبار)

الجناح الصحي ومشكلة أبو العينين

من المنتظر أن ترسل رئاسة السلطة الفلسطينية خلال أيام قليلة، إلى بيروت، لجنة تحقيق في شبهات فساد تطاول مسؤولين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وهي لجنة ستعمل بعد اللجنة التي أوفدتها رام الله للتحقيق في شبهات تطاول السفارة الفلسطينية وقوات الأمن الوطني الفلسطيني. وخلصت إلى إعفاء السفير الفلسطيني أشرف دبور من مهامه مع طاقم أمنه، وتعيين السفير محمد الأسعد خلفاً له، إضافة إلى إعادة تشكيل قيادات القوات في المناطق.

تحقيقات اللجنة المنتظرة أبسست لها قرارات صدرت سابقاً عن الرئيس محمود عباس بإعفاء مسؤولين في الهلال الأحمر ومدراء المستشفيات التابعة لها. وأبرز الإعفاءات طاولت مدير مستشفى الهمشري في صيدا الدكتور رياض أبو العينين، نجل القيادي البارز في حركة فتح سلطان أبو العينين.

وأثارت الحملة ضد أبو العينين الابن اعتراضات كبيرة داخل حركة فتح، سواء في بيروت أو رام الله مروراً بالأردن، ما دفع والده أبو رياض إلى التدخل لدى نائب رئيس اللجنة التنفيذية في السلطة حسين الشيخ إلى تجميد قرار الملاحقة بحق نجله. وقد وعدت السلطة بتخفيف الضغط على أبو العينين الابن إكراماً للوالد الذي يعاني من حالة صحية صعبة.

إقالات وتعيينات أمنية والرياض مع أبو ظبي تجهدان لشقّ صفوف الجماعة الإسلامية في لبنان

تقرير

لا حدود لـ«سلبطة» المصارف: عقود مفخّخة بألغام قانونية

راجانا حميّة

في كل مرة نعتقد أن الانحدار قد بلغ مداه، يتبيّن أن لا قاع لسلوك النظام المصرفي، الذي يواصل إذلال المودعين بقرارات تعسّفية واستنسابية. فبعدما أمضى سنوات الأزمة يتصرّف بأموال الناس من دون أيّ سند قانوني، ها هو اليوم يحاول شرعنة مخالفاته من خلال إدراج شروط ملغومة في العقود، تُخضع حقوق المودعين لمزاج الإدارة. ووفقاً لهذه الشروط، يصبح منح المودع حق التصرف بوديعته خاضعاً حصراً لإرادة المصرف التي تقرّر متى وكيف يُسمح له بالوصول إلى أمواله.

ومع لجوء المودعين إلى القضاء لتحصيل ودائعهم، وظهور مؤشرات قضائية لصالحهم، شعرت المصارف بأن خسائرها باتت محتملة، فاستنفرت لإيجاد وسيلة جديدة تقطع الطريق أمام هذا المسار القانوني. وبما أن إبقاء المودعين تحت هيمنتها من دون غطاء قانوني لم يعد مضموناً، اختارت المصارف استراتيجية جديدة: فرض الأمر الواقع عبر عقود مفخّخة تُشرعن بها ممارساتها، وتحوّل السطو على الودائع من تجاوز للقانون إلى «سلبطة» موثقة وموقّعة.

ففي العقود المُعدّلة التي تفرضها المصارف اليوم على العملاء، تبرز بنود تنطوي على نية صريحة بحرمان المودع من حقوقه. على سبيل المثال، يفرض مصرف MEAB على العميل توقيع تعهّد به «عدم مطالبة المصرف بإجراء أي تحويل إلى أي جهة خارج لبنان، بأي عملة ومهما كان سبب التحويل»، وبالموافقة على «حق المصرف بأن يمتنع عن تنفيذ أي حوالات إلى الخارج دون الحاجة إلى تبرير ذلك، بما فيها الحوالات العائدة لأسباب طبية أو لتأمين المصاريف الدراسية أو المعيشية لأيّ كان خارج الأراضي اللبنانية»، بل يمنح المصرف نفسه الحق المطلق بقبول الحوالات أو رفضها من دون أي مبرّر، مع تأكيد أن تنفيذ أي حوالة لا يترتّب عليه أي حق مكتسب للعميل.

ومثل ذلك، يشير عقد العميل لدى مصرف BLC، مثلاً، إلى أنّه «لا يحق للعميل إلزام المصرف بتقديم أي خدمات مصرفية خارج نطاق الأراضي اللبنانية تتعلق بوديعته أو بجزء منها ولا سيما منها المطالبة بإجراء تحاويل مصرفية إلى مصارف خارجية أو إصدار شيكات لتحصيلها من الخارج ما لم يوافق

> الأخطر هو تمادي المصارف في سلوكها التعسّفي حتى تجاه الحسابات «الفريش»

المصرف على ذلك لتمتّعه بسلطة استنسابية مطلقة في هذا المجال». والأمر نفسه لدى بنك لبنان والمهجر BLOM الذي ربط أي تحويل خارجي من حساب العميل بتقدير المصرف، مع احتفاظه بحق الرفض التام أو الجزئي من دون تقديم أي تبرير.

لكنّ الأخطر من كل ما سبق، هو إدراج بعض المصارف بنوداً تنزع من المودع حقه في مقاضاة المصرف، وفي ذلك إنهاء أي أمل لدى المودعين بتحرير أموالهم.

عدد كبير من المودعين «ابتلعوا» الخديعة في البداية، خصوصاً أن رواية موحّدة قُدّمت لهم للحصول على تواقيعهم، عبر الإيحاء بأنّ الأمر لا يعدو كونه إجراءً روتينياً و«تحديثاً لمعلومات العميل»، من دون الإشارة إلى أي تعديل جوهري في العقد.

الذريعة الأكثر تداولاً كانت تتعلّق بالحسابات الخاملة («dormant account»)، حيث يُطلب من العملاء تحديث بياناتهم تحت طائلة شطب حساباتهم، وتُلفَّم العقود الجديدة بتعديلات خفيّة، تتعامل معها المصارف كأنها غير موجودة، فتُطمئن العميل بأن العقد لم يتغيّر، وكل ما في الأمر مجرد تحديث معلومات.

بما أن كثيرين لا يملكون الوقت أو القدرة على قراءة العقود الكاملة، وقعوا في الفخّ ووقّعوا فعلياً على صكّ «تنازل» عن ودائعهم، قبل أن يتنبّه البعض إلى الأمر منذ نحو شهرين، مع عودة عدد من المغتربين إلى لبنان وسعيهم إلى تحديث ملفاتهم، إذ لفتت بعض البنود الإشكالية انتباههم، ما دفعهم إلى استشارة محامين قبل التوقيع، وإبلاغ جمعيات المودعين بالمخالفات المدسوسة في العقود.

المحامي وديع عقل أكّد أنه اطّلع على عدد كبير من العقود المصرفية التي تكشف إدراج نصوص جديدة تهدف، بخلاصة واضحة، إلى «تبخير» الودائع، مشيراً إلى أن مكتبه يحتفظ بنحو 700 عقد، بعضها وقّعها أصحابها ووقعوا في الفخ، وعقود أخرى نجا أصحابها في اللحظات الأخيرة. لكن في الحالتين، يتجلّى نمط متكرر لنظام مصرفي يُدير البلاد منذ عام 2019 وفقاً لمصالح مالكيه، من دون أي اعتبار لمصير أموال الناس وحِلى أعمارهم. وهو نظام بات يتصرّف بفائض من القوة، يدفعه إلى تقنين سلب الودائع عبر فرض شروط مجحفة ومدسوسة ضمن العقود.

ويلفت عقل إلى ثلاث آليات رئيسية تعتمدها المصارف لفرض هيمنتها، أولاها إخضاع المودعين لاستنسابيتها في التعامل مع طلباتهم، فإمّا أن تنفّذ ما يطلبون أو لا تفعل»، وثانيتها منع المودعين من تحويل أموال إلى مصرف آخر، خصوصاً إلى خارج لبنان بما يقطع الطريق على أي محاولة لتحرير الوديعة ولا سيما أن غالبية الودائع كانت تُحرّر إلى مصارف خارجية وبالعملة الصعبة». أما الثالثة، فهي «حرمان المودعين من حق اللجوء إلى القضاء عبر إدراج بنود صريحة تمنعهم من ملاحقة المصرف قانوناً، وبالتالي تقطع آخر خيط أمل لتحصيل الحقوق، علماً أن دعاوى قانونية كثيرة استندت إلى قوانين النقد والتسليف والتجارة والعقود غالباً ما انتهت لصالح المودعين»، بحسب عقل.

(هيثم الموسوي)

أما الأخطر، فهو «تمادي المصارف في هذا السلوك التعسّفي حتى تجاه الحسابات الفريش»، إذ بدأت بعض البنوك – مثل Société Générale – إدراج بنود تمنع العميل من المطالبة بوديعته في حال حدوث «أزمة» أو صدور «تشريع جديد». وهو قيد فضفاض وخطير، لأنه يفتح الباب أمام المصرف لتحديد ما يُعتبر «أزمة» وفقاً لتقديره الخاص، ما يعني أن لا ضمان لأي حق حتى في الحسابات التي يُفترض أنها خارج نطاق الأزمة المصرفية.

وينبّه عقل المودعين إلى ضرورة توخّي الحذر وقراءة العقود بدقّة قبل التوقيع عليها، لما تتضمّنه من فخاخ قانونية قد تكلّفهم ودائعهم. لكنه، في المقابل، لا يغلق الباب أمام من وقّعوا فعلاً على هذه العقود، مشيراً إلى إمكانية الخروج من هذا الفخّ بالاستناد إلى قانون حماية المستهلك، الذي يوفّر للمودع مخرجاً قانونياً، إذ ينصّ على عدم جواز إلزام أي شخص بعقد أو مستند لم يتسنّ له الاطّلاع عليه بشكل كامل.

بمعنى آخر، حتى بعد التوقيع، يمكن للمودع الطعن في صحة العقد إذا ثبت أنه وقّعه تحت ضغط أو من دون علم مُسبق بكامل مضمونه، ما يتيح له المطالبة بإبطاله جزئياً أو كلياً أمام القضاء.

تقرير

500 مليون دولار هي السيولة الحرّة للمصارف

(مروان بو حيدر)

رغم ادّعاءات المصارف بأنها تملك سيولة فائضة بقيمة 3 مليارات دولار، إلا أن المعطيات تكشف أن صافي السيولة المتاحة فعلياً لا يتجاوز 500 مليون دولار. ويعود هذا التفاوت إلى كون جزء كبير من السيولة الظاهرة مرتبطاً بالتزامات على المصارف تجاه القطاع المالي غير المقيم (بما يعادل 2,5 مليار دولار)، ما يعني أن «السيولة الحرّة» بعد حسم هذه الالتزامات لا تتجاوز نصف مليار دولار. ويقول تقرير صادر عن بنك عودة إن السيولة الخارجية لدى المصارف ارتفعت من 4,7 مليارات دولار في نهاية 2024 إلى 5,2 مليارات في أيار 2025، مشيراً إلى أنه عند إضافة النقد بالدولار في الخزائن بقيمة 700 مليون دولار، وإضافة محفظة الأوراق المالية الخارجية بقيمة 1,2 مليار دولار، تصل السيولة الإجمالية إلى 7,1 مليارات دولار، إلا أن السيولة الحرّة لا تتجاوز 500 مليون دولار بعد حسم الالتزامات الخارجية. كذلك، تشير البيانات إلى استمرار تآكل هذه السيولة الحرة بمعدل نصف مليار دولار سنوياً منذ عام 2021، ما يعني أن المصارف تستهلك جزءاً كبيراً من احتياطاتها لتغطية الخسائر والدفعات بالعملة الصعبة على التعاميم التي أصدرها مصرف لبنان للسداد الجزئي للودائع.

ورغم أن المصارف لم تلتزم بتكوين مؤونات على كامل خسائرها في سندات اليوروبوند وفي الديون المشكوك في تحصيلها (باستثناء توظيفاتها لدى مصرف لبنان التي تحتاج إلى حسبة من نوع آخر مرتبطة بصدور قانون توزيع الخسائر)، إلا أن الأموال الخاصة للمصارف سجّلت تراجعاً هائلاً من 20,6 مليار دولار قبل الأزمة إلى 4,1 مليارات دولار في أيار 2025. وهذا يعني أن المصارف لم تعترف بكامل خسائرها بعد، ولا سيما أن الناتج السلبي في رساميلها أكبر بكثير نتيجة عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، إذ إنها لا تزال تعتمد سعرين لصرف الدولار في الميزانية الواحدة أحدهما هو السعر المُقرّ رسمياً من مصرف لبنان بقيمة 89500 ليرة لكل دولار، والثاني هو 15 ألف ليرة لكل دولار. الأول ينطبق على الدولارات الفريش، والثاني ينطبق على الدولارات المحجوزة المُسماة لولار. وعند سحب أيّ من الدولارات المحجوزة تسجّل المصارف في ميزانيتها ربحاً بقيمة الفرق بين السعرين، كما أن لديها مراكمات هائلة غير مغطّاة برساميلها من السحوبات بالدولار للزبائن رغم أنه لم تكن لديها دولارات.

وكانت محفظة الودائع لدى المصارف شهدت انخفاضاً صافياً بقيمة 100 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024. يأتي ذلك رغم ارتفاع الودائع «الفريش» بنحو 800 مليون دولار، ما يدلّ على استمرار تسديد «اللولار» بنحو 200 مليون دولار شهرياً. وقدّر بنك عودة، الودائع الإجمالية بالدولار بنحو 88 مليار دولار، منها 84 ملياراً عبارة عن «لولار» و4 مليارات فقط «فريش».

في المقابل، ارتفعت الودائع بالليرة اللبنانية بـ5,8 تريليون ليرة، مدفوعة بعمليات طبع نقدي من قبل مصرف لبنان وتحويلات من الدولار إلى الليرة، بحسب بنك عودة. أما محفظة القروض فقد بقيت مستقرّة عند حدود 5,5 مليارات دولار، إذ إن بعض المصارف عاودت منح قروض جديدة بالدولار «الفريش»، مقابل استمرار تسوية قروض «اللولار». إلا أن رقم 5,5 مليارات دولار، لا يعني أن هذه القروض كلها ستُسدّد، بل إن جزءاً ليس صغيراً منها غير قابل للسداد، بمعنى أنها قروض سيئة، وهو ما يزيد من خسائر المصارف الحقيقية.

> انخفضت رساميل المصارف من 20,6 مليار دولار إلى 4 مليارات دولار

يظهر واقع النشاط المصرفي في لبنان هشاشة الهيكل المالي للمصارف، رغم محاولات التجميل في بعض الأرقام التي تظهر بعض التفاؤل، في حين أنها مؤشرات سطحية لا تظهر الوضع الحقيقي. فالسيولة الحقيقية محدودة، ورؤوس الأموال مُستنزفة، والإصلاحات الجوهرية لا تزال غائبة، ما يجعل من إعادة هيكلة القطاع أمراً ملحّاً لا يحتمل التأجيل.

(الأخبار)

مقالة

ارفعوا أيديكم عن زياد

نجيب نصرالله

لا مفاجأة!

فالأوغاد يحسبون أنه زمنهم.

في وداع زياد الرحباني، اجتمع اللص مع النصاب مع القواد مع السافل مع العاهرة مع المنحطّ مع العميل مع السمسار مع الانتهازي مع المرتزق مع «الناشط» مع قناص الفرص مع مهووس الضوء مع... (لا ضرورة لذكر الأسماء، ولا متسع لها أصلاً!)، فكان أكثر المشاهد اللبنانية بعثاً للتقزز، وإثارة للاشمئزاز. فهؤلاء الذين توافدوا (من كل وكر وجُحر) وحداناً وزرافات لم يسبقْ لهم أن اجتمعوا في مكان واحد كما اجتمعوا في وداع المقاوم الثقافي الأول. بل إن اجتماعاتهم، السابقة على الاجتماع التاريخي الذي يؤمل لبنانياً وعربياً، أخلاقياً وإنسانياً، ألا يتكرر (لا ضمانات في ألا يتكرر)، كانت تقتصر على فئات وشرائح معينة منهم. كأن يجتمع النصاب مع السافل مع المأجور مع الناشط، أو العميل مع العاهرة مع المنحطّ مع المرتد مع... وهكذا. لكن أن يبلغ الاحتشاد ما بلغه في وداع الكبير اللبناني والعربي، فهذا كان مما يصعب توقعه، بل لم يكن ليخطر على بال أعتى المنجمين الذين لم (ولن) يصدقوا يوماً.

لعلها أحد وجوه «المعجزة اللبنانية». تلك التي لا تغيب إلا لتحضر. ومع كل حضورٍ لها تتعمّق الحفرة وتتسع. أو لعلها تجلٍ لمبلغ الانحطاط والتردي الذي صارت إليه أحوال البلاد المفتوحة أمام كل غازٍ طامع بالأرض.

وبالتزامن مع الاجتماع في بكفيا، سجلت مواقع «الاستعراض الاجتماعي» بدورها أرقاماً قياسية في الكذب الصريح والمفضوح. وعمّ الهرج والمرج. فالفرصة لا تعوّض، وخصوصاً للباحثين والباحثات عن «بقعة ضوء» من فاقدي الأهلية الأخلاقية والسياسية والثقافية، أولئك الذين امتهنوا افتراش «الصفحات» والحسابات للتمويه على بؤس حقيقتهم وفقر واقعهم. فصار في وسع كل عابر لـ «فايسبوك» أو «تويتر» أو «إنستغرام»... ادعاء صداقة الراحل والمعرفة الوثيقة به مسنداً زعمه إلى صور فوتوغرافية تثبت أن بعضها مختلس أو مزوّر تقنياً.

في هذه الفضول، سمح ناشطون لأنفسهم الذهاب بعيداً. إلى حيث لم يجرؤ الآخرون، ومعهم مجموعة من مقاولي ثورات، وسماسرة مبادئ، وأغرار يسار مزعوم، قد تجاوز زميله، وربما مثاله الأعلى، الناشط الفذّ الياس عطاالله وتفوق عليه. فالأخير كان - على ما نعلم - قد اكتفى من «المخطط» بتسميم البيئة النضالية وتلويثها بسقط متاع المهزومين والتائبين والمرتدين والحانقين والفاشلين. فكان أن تولى، بالأصالة والوكالة، نشر الأكاذيب وتزوير الوقائع واختلاق السرديات المضادة وادعاء أدوار نضالية لا وجود لها حتى في عالم «الخيال الثوري»، فضلاً عن تلويث سمعة الشهداء والإساءة إلى تضحيات المناضلين. وكانت ذروة ما أتاه نجاحه في شراء البعض من أصحاب «النفوس الميتة» وطنياً وحزبياً وأخلاقياً وقيمياً من «رفاق الأمس النضالي الذي أفل».

إن ناشطنا العتيد بمحاولته، هو الآخر، الاعتداء على المقدس الوطني والأخلاقي والقيمي الذي يمثله زياد الرحباني، عبر الرسملة السياسية الرخيصة، إنما يرتكب إثماً لم يتجرأ حتى الياس عطاالله عليه.

لكن هيهات أن يصلوا إلى مبتغاهم الوضيع. إذ يغيب عن هذا الجمع الهجين أنّ زياد الرحباني عنوان مقاومة ورمز صمود وبيرق ثورة ومثال إبداع وقرين عبقرية وعَلَم نزاهة وراية وضوح ومقلع فخر... وأكبر من أن يُختطف أو يُصادر أو يُلوث تاريخه المقاوم والمبدئي والثابت، سواء في مواجهة إسرائيل بما تمثله من عار إنساني وجب محوه، أو أدواتها وصنائعها اللبنانية والعربية ذات الهوية الصحراوية التي قارعها، شبه وحيد، مقارعة الفارس والمناضل والمقاتل والمقاوم والمثقف الثوري الحقيقي الذي لم يهب التبعات، ولا سأل عن الأكلاف. فظل على موقفه الأول (الأول الأول)، موقف الانخراط في المعركة إلى جانب المقاومة وأمامها وخلفها، رافعاً الراية التي لامست السماء، وخدشتها في غير موضع، خصوصاً مع استشهاد من استشهد من أبطال تصدّرهم القائد التحرري الفذ السيد حسن نصرالله، وبكتهم السماء قبل الأرض.

إن ما يسمح لهذا الدعي، وريث الدعي، بالتطاول على علامتنا الثقافية الفارقة، هو صمتنا نحن أهل الراحل الكبير من رفاق درب، ورفاق «سلاح» وأبناء مقاومة. فأهل الراحل الكبير الحقيقيون لمن لا يعلم أو لا يريد أن يعلم، هم، في الواقع، كل من يحرص على المقاومة ويدافع عن سلاحها المقدس، نعم المقدس. كمعيار أول وأساسي في تكوين الوعي وصوغ الوجدان وصنع الهوية وحتى رسم الملامح الشخصية لكل صاحب سوية إنسانية.

دعوة الناشط العتيد إلى فتح باب التعازي، خلسة، وبأسماء مفتعلة، لا محل لها من الإعراب النضالي السياسي أو الثقافي أو الوطني هي سطو واضح وفاضح يستدعي من المعنيين بصون العهد ومعها الأمانة، أمانة الموقف والرأي والبندقية، إدانتها واستنكارها ومقاطعتها.

ولتكن الكلمة الواضحة له ولغيره ممن يتجرأ على المسّ بزياد الرحباني وما مثّله ويمثّله من قيم ومُثل، اليوم وغداً وبعده: أبعدوا أيديكم القذرة عن زياد الرحباني.

تقرير

فائض ميزان الخدمات يتراجع إلى النصف في 2024

لبنان يعيش في عجز مالي مستمر مع الخارج. هذا يعني أن ما يخرج من عملات أجنبية من الاقتصاد اللبناني يفوق العملات الأجنبية التي تدخل إلى البلد. العامل الأساسي الذي يُسهم في هذه النتيجة هو العجز التجاري الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني، والذي يعني اعتماد البلد المفرط على استيراد البضائع، مقابل مستوى منخفض من التصدير. في خضم كل ذلك، كان فائض «ميزان الخدمات» يسهم في تخفيف حدّة انعكاس العجز في الميزان التجاري على ميزان المدفوعات، ولكن اللافت أنه في عام 2024، انخفض فائض ميزان الخدمات إلى نصف ما كان عليه في 2023.

قبل الأزمة، كان ميزان الخدمات في حالة فائض دائمة، ففي 2017، سجّل ميزان الخدمات فائضاً بلغ نحو 1,27 مليار دولار، وهو أول مؤشر على قدرة قطاع الخدمات اللبناني على مواجهة ضغوط العجز التجاري. ورغم تقلّب مكونات هذا الميزان، بقيت خدمات السياحة المحرّك الأهم، إذ حققت وحدها عائدات تجاوزت 7,6 مليارات دولار في تلك السنة، مقابل عجز في خدمات النقل بنحو 834 مليون دولار، بينما سجّل بند خدمات التأمين عجزاً إضافياً قدره 246 مليون دولار.

خلال 2019، انخفض الفائض إلى 440 مليون دولار علماً بأن الخدمات السياحية ارتفعت إلى 8,6 مليارات دولار وتفاقم عجز النقل إلى 1,14 مليار دولار، مع تراجع «الخدمات الأخرى» إلى 3,9 مليارات دولار، وهو كان أحد الأسباب الأساسية في انخفاض فائض ميزان الخدمات من نحو 1,27 مليار دولار إلى 440 مليوناً بين 2017 و2019.

استعاد ميزان الخدمات بعضاً من عافيته في 2021 فوصل فائضه إلى 787 مليون دولار، مدعوماً بتحسن نسبي في السياحة التي ارتفعت إلى 3,14 مليارات دولار وتقليص عجز النقل إلى 958 مليون دولار، فيما بقيت «الخدمات الأخرى» مستقرة عند نحو 2,08 مليار. وشهد عام 2022 أعلى مستوى لفائض الخدمات بواقع 1,53 مليار دولار، في ظل انتعاش السياحة إلى 5,32 مليارات دولار، رغم اتساع عجز النقل إلى 1,30 مليار. وفي 2023، حافظ ميزان الخدمات على قدرته على تلطيف حدة العجز الخارجي بوصول الفائض إلى 1,31 مليار دولار، وارتكز بشكل أساسي على إيرادات السياحة البالغة 5,56 مليارات دولار، في حين بلغ عجز النقل 1,17 مليار دولار، وحققت «الخدمات الأخرى» 1,60 ملياراً. أما عام 2024، فأفصح عن تحدّيات إضافية بانخفاض فائض الخدمات إلى 740 مليون دولار حتى نهاية العام، حيث تراجع عائد السياحة إلى 4,65 مليارات دولار وتفاقم عجز النقل إلى 1,20 مليار، في حين بقيت «الخدمات الأخرى» عند 1,83 مليار.

عملياً، الخدمات الأخرى كانت تضم الخدمات المصرفية، التي كانت تُشكّل مصدر دخل كبيراً للبلد خصوصاً مع حركة الأموال الكبيرة التي كانت تدخل إلى البلد قبل الأزمة. وهذا الأمر بات واضحاً عبر الانخفاض الكبير في حجم «الخدمات الأخرى» التي لم تتعافَ حتى بعد 5 سنوات من الأزمة.

بعد الأزمة، بقي قطاع الخدمات- وعلى رأسه السياحة-مصدراً مهماً للعملات الأجنبية بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني، إذ وفّر خلال السنوات الثماني الماضية موارد حيوية خفّفت من وطأة العجز التجاري، وأسهمت في تخفيف العبء على الاقتصاد في هذا السياق. إلا أن أثر انهيار القطاع المصرفي على ميزان الخدمات لا يزال واضحاً. وقد انعكست الحرب في سنة 2024 بشكل كبير على وضع ميزان الخدمات الذي انخفض إلى النصف مقارنة بسنة 2023.

(الأخبار)

تقرير

المباراة المحصورة في «اللبنانية»: المجلس الدستوري ينقلب على نفسه؟

تسير إجراءات المباراة المحصورة للعاملين في الجامعة اللبنانية بخطى سريعة، فيما يواجه قرار المجلس الدستوري عدم إبطال قانون المباراة نقداً لحرمانه جزءاً من اللبنانيين «غير المحظيّين» من الترشح للوظيفة العامة

فاتن الحاج

ترفع رئاسة الجامعة اللبنانية، اليوم، كتاباً بالوظائف الإدارية الشاغرة فيها إلى مجلس الخدمة المدنية لملئها بـ«المباراة المحصورة» بالموظفين والعاملين في الجامعة، والمزمع إجراؤها مع بداية العام الجامعي المقبل، على أن يناقش الطرفان آلية تنظيم المباراة وشروط الترشيح وغيرها، مباشرة بعد عطلة آب. وفي الموازاة، ستسير إدارة الجامعة في خيار المباراة المفتوحة عبر مجلس الخدمة المدنية، عملاً بالمرسوم الصادر عن مجلس الوزراء والذي يجيز لها توظيف 240 اختصاصياً في مجال المعلوماتية والمعلوماتية الإدارية والمحاسبة وإدارة الأعمال ومحضِري المختبرات وغيرهم.

وتأتي هذه الإجراءات بعدما أصدر المجلس الدستوري قراراً بعدم إبطال قانون المباراة المحصورة الذي طعنت به النائبة بولا يعقوبيان وعدد من النواب، مبرّراً رأيه بـ«تحقق المصلحة العامة، ولأن القوانين النافذة منعت التوظيف، الأمر الذي لا يقوّض مبدأ المساواة المنصوص عنه في الدستور».

وكانت يعقوبيان طالبت بإبطال جزئي للقانون، أي باستبدال كلمة «محصورة» بكلمة «مفتوحة» مع أينما وردت في القانون، «ما يسمح بمنافسة أكثر بين المرشحين ويقطع الطريق على الزبائنية والمحسوبيات».

مصادر الموظفين أقرت بأن القانون يخالف مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وقواعد التوظيف ويقصي الفئات الشابة، لكنهم لفتوا إلى أن المباراة المفتوحة تضع 1000 مدرب في «منافسة غير متكافئة» مع متخرّجين جدد، ما سيفوّت عليهم فرصة الارتقاء الوظيفي المنتظرة منذ تسعينيات القرن الماضي.

الأستاذ الجامعي المتخصص في القانون الدستوري، جهاد إسماعيل، رأى أن قرار المجلس الدستوري حرم جزءاً من اللبنانيين من الترشح للوظيفة العامة لمجرّد أن هؤلاء لم يحصلوا على امتياز التوظيف من الأحزاب السياسية، معتبراً أن المجلس «انقلب على اجتهاداته السابقة في شأن مقاربة مبدأ المساواة، عندما قال إن المبدأ متحقق بمجرد أنه ليس هناك تمييز بين العاملين في الجامعة اللبنانية، أي بين فئة معيّنة من اللبنانيين، في حين أن المجلس أشار، في قراره الرقم 2019/23، إلى أن مبدأ المساواة يطبّق بين لبناني وآخر على إطلاقهم، أي بمعزل عن الامتياز الذي أولاه الواقع له، لا سيّما عندما أكّد أن حفظ حق الناجحين في مباريات مجلس الخدمة المدنية بالتعيين بموجب المادة 80 من القانون الرقم 2019/144 (قانون الموازنة العامة في عام 2019) يخرق مبدأ مساواة اللبنانيين في تولي الوظائف العامة المنصوص عليه في المادة 12 من الدستور، عبر قطعه الطريق أمام سائر اللبنانيين لتقديم ترشيحاتهم لتولي الوظائف المحفوظ حق الناجحين في إشغالها، علماً أن الناجح في مباراة مجلس الخدمة المدنية استحوذ على الشروط العامة للاستحقاق والجدارة المعطوفة على المادة 12 من الدستور بما يميّزه عن سائر

> القانون يخالف مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وقواعد التوظيف ويقصي الفئات الشابة

اللبنانيين، فيما لم يجز التعاقد للعاملين في الجامعة اللبنانية تحقيق الشروط العامة والخاصة المسبقة في التوظيف».

في اجتهاده المستقر، حرّم المجلس الدستوري، بحسب إسماعيل، مخالفة مبدأ المساواة، ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالتين: الأولى وجود أفراد في أوضاع قانونية مختلفة عن بقية المواطنين، أيّ وجود أوضاع تبرّر تجاوز حظر التمييز بين لبناني وآخر الوارد في المادة 12 من الدستور، إلا من حيث حالات الجدارة والاستحقاق، «وهذه الحالات لا تتحقق بمجرد أن شخصاً تعاقد في الجامعة اللبنانية ولبنانياً آخر لم تسمح له الفرصة في التعاقد، أما الحالة الثانية، وهي وجود مصلحة عامة، والتي برّرها المجلس الدستوري بملء الشغور في الجامعة اللبنانية في ظل منع القوانين اللبنانية للتوظيف، وهو تبريرٌ يقود إلى الاعتقاد بأن الشغور حالة غير متوقعة أو مستقلة عن إرادة السلطة، في حين أن تحقق الاستثناء الموجب لتجاوز النصّ الدستوري لا ينهض إلا في حالة عجز السلطة عن مواجهة الظرف المشكو منه إلا بالوسائل الاستثنائية، وهو أمر منافٍ للمنطق، لا سيّما أن قرار مراكمة الشغور اتخذ بقرار من السلطة نفسها».

ويبرّر إسماعيل وجهة نظره بالقول إن التوظيف، وفق الفقرتين الأولى والثانية من المادة 80 من القانون الرقم 2019/144، معلق على شرط المسح الوظيفي الشامل في إدارات الدولة ومؤسساتها ومصالحها وصناديقها، وبالتالي بعدما أجرى مجلس الخدمة المدنية هذا المسح الوظيفي عام 2022، واطلعت عليه الحكومة، لم يعد جائزاً القول إن التوظيف غير ممكن، لكونه صار متحقق الوقوع فور إجراء المسح الشامل، ما لا يمنع الحكومة أن تتخذ قراراً بإعلان مباريات جديدة من دون أي قيد أو حصر، ما يجيز الاستنتاج أن قرار المجلس الدستوري بنى فكرة جواز الاستثناء على أمر صار منتفياً بحكم القانون منذ العام 2022، عدا أنه كان في إمكان مجلس النواب انتهاج الوسائل العادية، بدلاً من الاستثنائية، أيّ في إقرار قانون جديد يجيز التوظيف فور تعطيل تفسير الإرادة الحقيقية للمشرّع».

(مروان بو حيدر)

◄ إعلانات رسمية ►

إنذار

شخصي للمُكلفين المُتخلفين عن الدفع بموجب جداول تكليف أساسية

إن رئيس بلدية مدينة النبطية بناءً على الإعلان المنشور في الجريدة الرسمية عدد 17 صفحة /2294/ تاريخ 2025/4/24 المُتعلق بوضع جداول التكاليف الأساسية قيد التحصيل، يطلب إلى جميع المُكلفين بالرسوم البلدية بموجب جداول تكاليف أساسية عن سنة /2025/ الذين تخلفوا عن الدفع أن يُبادروا فوراً إلى تادية ما يتوجب عليهم من رسوم بلدية وذلك خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإنذار في صحيفتين يوميتين، وذلك تحت طائلة حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة وبيعها في المزاد العلني لاستيفاء البلدية الرسوم المتوجبة عليهم عملاً بالمادة /112/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60.

بلدية مدينة النبطية في: 2025/6/16
رئيس بلدية مدينة النبطية
عباس قاسم فخر الدين
التكليف 169

إعلان

صادر عن بلدية برمانا

تُعلن بلدية برمانا عن وضع جداول تحقق الرسم البلدي لبيوت السكن وأمكنة الاجتماع للعام /2025/ والسنين السابقة قيد التحصيل اعتباراً من 2025/8/1.

فعلى المُكلفين المُبادرة إلى تسديد جميع الرسوم المتوجبة عليهم خلال مُدة شهرين اعتباراً من تاريخ 2025/8/1 على أن يتم الدفع في دائرة البلدية فقط وخلال أوقات الدوام الرسمي.

وفي حال التأخير تُطبق بحقهم أحكام المادة /113/ وما يليها من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60.

برمانا في: 2025/7/23
رئيس بلدية برمانا
بيار جورج الأشقر
التكليف 170

خلاصة حكم

صادر عن محكمة استئناف الجنح في لبنان الجنوبي

لقد حكمت هذه المحكمة بالدعوى رقم أساس 452/ 2025 بالقرار رقم 41 / 2025 رقم النيابة 1409 / 2020 بتاريخ 2025/5/22 بإدانة المدعى عليه محمد سعيد أحمد حنقير جنسيته اللبنانية رقم السجل 285 الكنان مواليد 1988 والدته ابتسام بجرم المادة عدم الالتزام بتركيب عدادات من قانون حماية المستهلك وتغريمه مبلغ ستون مليون ليرة لبنانية.

ونشر الحكم
رئيس القلم المكلف
محمد الحاج

إعلان نشر فقرة حكمية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الأولى في البقاع/ زحلة برئاسة القاضي وسيم الحجار.

المُستدعى ضده: أحمد ملحم الحاج المجهول محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2019/4/30 برقم 2019/96 بالاستدعاء المُقدم من محمد صلاح الحاج بوكالة المُحامي عبدالله حرب والمُسجل لدينا برقم أساس 2017/451.

مضمون الحُكم:

أولاً: اعتبار العقار /3375/ من منطقة الرفيد العقارية غير قابل للقسمة عيناً بين المُستدعي والمُستدعى ضده وطرحه للبيع بالمزاد العلني بين العُموم وفقاً للثمن المُحدد من قبل الخبير محمد فواز والبالغ ستة عشر ألف وثلاثماية وستة وثلاثون دولار أمريكي على أن يُعتمد هذا الثمن أساساً للطرح في المُزايدة الأولى وعلى أن يُوزع بالنتيجة بين الشريكين بنسبة حصة كُل منها في العقار.

ثانياً: شطب إشارة الاستدعاء الراهن الرقم 2017/451 المُسجل بالرقم اليومي 2017/99 عن محضر التحديد العائد للعقار /3375/ الرفيد.

ثالثاً: تضمين المُستدعي والمُستدعى ضده نفقات المُحاكمة كُل بنسبة حصته في الملكية.

وللمُستدعى ضده مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ آخر نشر.

رئيس القلم المُناوب
حسين الموسوي

إعلان نشر فقرة حكمية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.

المُستدعى ضده: أحمد ملحم الحاج المجهول محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2019/4/9 برقم 2019/75 بالاستدعاء المُقدم من محمد صلاح الحاج بوكالة المُحامي عبدالله حرب والمُسجل لدينا برقم أساس 2017/450.

مضمون الحُكم:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار /3376/ الرفيد للقسمة عيناً بين الشريكين للأسباب المذكورة في متن القرار.

ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور أعلاه عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشريكين بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبير محمد فواز والبالغة /3320/ دولار أميركي وعلى أن يُعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزّأ من هذا القرار وعلى أن يُوزع الثمن بين الشريكين في ملكية العقار كُل بحسب حصصه.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار /3376/ الرفيد بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً من الفقرة الحُكمية.

رابعاً: تضمين المُستدعي النفقات كافة.

وللمُستدعى ضده مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ آخر نشر.

رئيس القلم المُناوب
حسين الموسوي

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية في صيدا برئاسة القاضي فرنسوا الياس وعُضوية القاضيين وسيم زهر الدين وماري روز القزي.

المُدعى عليها: ليليانا تسوركانو والمجهول محل إقامتها الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم تاريخ 2025/5/8 رقم 2025/65 والذي قضى بفسخ الزواج المدني بين فضل الله رائف مديحلي وليليانا تسوركانو وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن

في المُعاملة التنفيذية رقم 2011/24

المُنفذ: فرست ناشونال بنك ش.م.ل. – وكيله المُحامي منصور أديب بريدي

الذي حلّ محل المُنفذ الأساسي بنك الموارد ش.م.ل. لمُتابعة إجراءات التنفيذ على أسهم المُنفذ عليه في القسمين المذكورين أدناه.

المُنفذ عليهما: - جوزف مارون الخوري – الجديدة – شارع بيار الجميل – ملك اميل الحاج الطابق التاسع.

- منيرفا جرجس طانيوس التي انتقلت إليها ملكية الأسهم المحجوزة في القسمين المذكورين أدناه على اسمها مع إشارة الحجز.

السند التنفيذي: بالنسبة للمقرر إحلاله فرست ناشونال بنك ش.م.ل. – سندات دين وعقد كفالة بمبلغ إجمالي /427003/ دولار أميركي والفوائد واللواحق.

المُعاملات: تقرر الحجز بتاريخ 2011/1/27 وسُجل بتاريخ 2011/2/2.

المطروح: 1 – حصة المُنفذ عليه المحجوزة والبالغة /1200/ سهماً في القسم رقم /5/ من العقار رقم /118/ البوشرية المُخمنة بمبلغ /25800/د.أ.

المُزايدة: ستجري المُزايدة عند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الإثنين الواقع فيه 2025/9/29 أمام رئيس دائرة تنفيذ المتن في قاعة المحكمة في جديدة المتن.

فعلى راغب الشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ المتن لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة مبلغاً مُوازياً لبدل الطرح بموجب شيك مصرفي صادر عن حساب FRESH مفتوح بالدولار الأميركي أو يُقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ نقداً واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ المتن إذا لم يكن له مقام فيه وإلا اعتبر قلمها مقاماً مُختاراً له وعلى المُشتري خلال ثلاثة أيام تلي الإحالة إيداع كامل الثمن وإلا يُعد ناكلاً وتُعاد المُزايدة حُكماً بزيادة العشر وإذا لم يتقدم أحد للشراء وجبت إعادة المُزايدة فوراً على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً تسديد كامل الثمن ويتوجب على الشاري رسم الدلالة 5% ورسم التسجيل.

رئيس قلم دائرة تنفيذ المتن
جان انطون

إعلام تبليغ

كبار خدمات: 5

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز دائرة كبار المكلفين الكائن في بيروت –كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – الطابق الاول لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية http://www.finance.gov.lb .

اسم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
الكاديل ش.م.ل ALCADEL .s.a.r.l.	RR234980735LB	4/11/2025	6/24/2025

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 166

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة -دائرة ضريبة الدخل - الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري – مبنى فيعاني – الطابق الاول لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على موقع الالكتروني http://www.finance.gov.lb .

رقم المكلف	اسم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
895503	دينا عبد السلام الصغير	RR236198929LB	4/25/2025	6/25/2025
32981	فريال احمد برازي	RR236198504LB	4/14/2025	6/25/2025
57998	محمود سرحان حمود	RR236198464LB	4/14/2025	6/24/2025
559963	وفيق محي الدين المصري	RR236198141LB	4/11/2025	6/24/2025
930490	محمد كمال عبد الرحمن العجوز	RR236198478LB	4/11/2025	6/24/2025
561698	اسامة محمد الانسي	RR236199460LB	4/29/2025	6/25/2025
3671052	عباس ماجد بحسون	RR236199076LB	4/24/2025	6/25/2025
737234	عبد الله خليل دمشقية	RR236198549LB	4/11/2025	6/24/2025
279816	فادي كليم سلامة	RR236199181LB	4/28/2025	6/25/2025
499088	بهاء نسيب بو خزام	RR236198795LB	4/23/2025	6/25/2025
619166	غازي يوسف نور الدين	RR236199345LB	4/25/2025	6/25/2025
653856	عدنان عبد الرحمن دوغان	RR236199442LB	4/29/2025	6/25/2025
101031	شركة كوميبا لبنان ش.م.م	RR236199650LB	5/5/2025	6/25/2025
581204	الفرد ديسموند سرسق كوكران	RR236200389LB	5/14/2025	6/25/2025
620796	صلاح بدر الدين بليبل	RR236199677LB	5/9/2025	6/25/2025
1457525	اراك لاين ش.م.م	RR236198455LB	4/14/2025	6/24/2025
1619234	ربيع احمد صفا	RR236198739LB	4/16/2025	6/25/2025
2250584	علي احمد صفا	RR236198742LB	4/16/2025	6/25/2025
1345828	خليل اسامه شهاب	RR236198835LB	4/17/2025	6/24/2025
326349	كريستيان نبيل كرم	RR236199005LB	4/25/2025	6/25/2025

إعلام تبليغ

كبار خدمات: 5

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز دائرة كبار المكلفين الكائن في بيروت –كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – الطابق الاول لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية http://www.finance.gov.lb .

رقم المكلف	اسم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
2932634	محمد علي العباس	RR236199028LB	4/29/2025	6/25/2025
2932642	ابراهيم علي العباس	RR236199014LB	4/29/2025	6/25/2025
136414	ادوار فؤاد البستاني	RR236198402LB	4/10/2025	6/24/2025
220744	ذي ليبانيز اندر رايترز غروب	RR236198420LB	4/14/2025	6/24/2025
498859	محمود منير شعيب	RR236199059LB	4/25/2025	6/25/2025

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 166

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة الضريبة على الرواتب والاجور– المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت –كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – الطابق الارضي لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية http://www.finance.gov.lb .

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
2821874	شميد هولدنغ ش م ل	RR238219391LB	4/30/2025	6/27/2025
3314710	فانسي اوول ش.م.م	RR238220077LB	4/30/2025	6/25/2025
54028	ايلي ليلي (سويسرا) ش.م. مكتب تمثيل	RR238219558LB	4/29/2025	6/25/2025
59374	ماهر خليل حسين	RR231427253LB	4/25/2025	6/25/2025
2385280	سيرش فور كامن غراوند Search For Common Ground	RR231427240LB	4/24/2025	6/25/2025
2514005	شركة مانجمنت سيرفسز انترناشيونال ش م ل اوف شور	RR231427267LB	4/25/2025	6/25/2025
2778872	المركز اللبناني لحفظ الطاقة	RR231427236LB	4/25/2025	6/25/2025
2784533	شركة ديار بيروت ش.م.ل	RR238219913LB	4/24/2025	6/25/2025
2963453	بلوبيري كابيتال اينك (بي سي اي) ش.م.ل	RR238220063LB	4/28/2025	6/25/2025
2965927	كالين ش م م	RR238220046LB	4/28/2025	6/25/2025
3238019	فلينتستون فود اديكت ش.م.ل Flintstone Food Addict S.A.L.	RR238220094LB	4/28/2025	6/25/2025
3283985	ارشيميديا ليبانون ش.م.ل ARCHIMEDIA LEBANON S.A.L	RR238220117LB	4/29/2025	6/25/2025
3329910	بيروت فود فور اول BFFA ش.م.ل	RR238220085LB	4/28/2025	6/25/2025
3340379	الجمعية اللبنانية للاقتصاد السلوكي - نادج لبنانون	RR238219944LB	4/25/2025	6/25/2025
2105449	شركة الشاعر 987 للتجارة والمقاولات ش م ل	RR238219604LB	4/17/2025	6/24/2025
2689231	تري اوليف ش.م.ل	RR238219737LB	4/17/2025	6/24/2025
2735508	برفورمنس ش.م.ل	RR238219723LB	4/17/2025	6/24/2025
3316436	رويال ايدن ش.م.م	RR238219842LB	4/17/2025	6/24/2025
3371751	كليفرتريب ش.م.ل	RR238219405LB	4/17/2025	6/24/2025
3454483	كيبتشين إن ذي كلوب ش م ل	RR238219887LB	4/23/2025	6/24/2025

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 166

على الغلاف

ملاحظات إسرائيلية على ردّ «حماس»
ويتكوف في تل أبيب لدفع الصفقة

في ظلّ الجمود الذي يضرب محادثات وقف إطلاق النار بين العدو الإسرائيلي وحركة «حماس»، كشفت وسائل إعلام عبرية عن تحرّكات إسرائيلية في اتجاه تحريك تلك المحادثات. إذ عقدت القيادة الأمنية والسياسية، أمس، اجتماعاً محدوداً لبحث مستجدّات هذا الملف، تزامناً مع تسليم تل أبيب عبر الوسطاء وثيقة تتضمّن ملاحظات على الردّ الأخير الذي قدّمته «حماس» في شأن مقترح الصفقة، وفق ما أفادت به قناة «كان» نقلاً عن مسؤول إسرائيلي رفيع. وأوضح المسؤول نفسه أنّ الوثيقة تشمل «ملاحظات أساسية»، وقد جرى تسليمها بعد عودة الوفد الإسرائيلي من قطر، في حين كشفت «القناة 12» العبرية أنّ الردّ الإسرائيلي على ورقة «حماس»، تضمن «نقاطاً ترى فيها إسرائيل أهمية قصوى لتحريك المفاوضات»، لكنها لا تعني قبولاً بالردّ الذي قدّمته الحركة. وفي هذا السياق، نقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» عن مصادر إسرائيلية «رفض تل أبيب إطلاق أسرى فلسطينيين أحياء في مقابل استعادة جثامين جنود إسرائيليين».

وجاء ذلك في وقت وصل فيه المبعوث الأميركي، ستيف ويتكوف، إلى تل أبيب، حيث سيعقد لقاءات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وكبار المسؤولين الإسرائيليين «لبحث الأزمة الإنسانية في غزة»، وفق التقارير الأميركية. وبحسب ما نقلته «القناة 12» عن مسؤولين أميركيين، يُرجّح أن «يزور ويتكوف قطاع غزة ويتفقد مراكز المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية، في خطوة تهدف إلى تقييم الأوضاع عن كثب»، علماً بأنّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أعرب عن رغبته في «فهم آلية توزيع المساعدات والبحث عن سبل تحسينها». لكنّ مسؤولاً إسرائيلياً أفاد بأنّ الغرض الحقيقي من زيارة ويتكوف، يتمثّل في «الضغط على تل أبيب للدفع نحو إتمام صفقة التبادل».

وفي المقابل، واصل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تحميل «حماس» مسؤولية الأزمة - التي كان ينكر وجودها قبل يومين فقط -، معتبراً أنّ الحركة «تسرق الطعام»، ما دفع إسرائيل إلى «اللجوء إلى الإسقاطات الجوية»، داعياً «دولاً أخرى إلى الانضمام» إلى هذا الجهد، في حين أعلن ترامب أنّ «مراكز توزيع الطعام في غزة ستبدأ عملها قريباً».

ورغم محاولات إسرائيل ومعها أميركا الهروب من تهمة التجويع، أفادت قناة «كان» بأنّ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تدرس «خطة غير مسبوقة» لفرض حصار مشدّد على مراكز سكانية رئيسة في قطاع غزة، بعد الفشل الذي مُنيت به عملية «مركبات جدعون» في تحقيق أي تقدّم في ملف الأسرى. وتشمل الخطة منع إدخال الغذاء والمياه والمساعدات، حتى عبر الإسقاطات الجوية، بدعوى عزل «حماس» عن السكان وزيادة الضغط عليها، «على أن يُمنح الخارجون من هذه المناطق مساعدات من دون قيود». وفيما لم يُتّخذ قرار نهائي بعد، يُنتظر أن يُعقد اجتماع لـ«الكابنيت» خلال الأيام القليلة المقبلة لحسم الأمر. كما يجري التداول في خيارات أخرى تشمل «تقسيم القطاع، وفرض إدارة عسكرية، وتوجيه إدخال المساعدات بشكل مباشر». ومع ذلك، حذّر رئيس الأركان، أثناء جلسة «الكابنيت» ما قبل الأخيرة، من أنّ الجيش وصل إلى نقطة «تتضارب فيها أهداف الحرب»، مطالباً بـ«تحديد وجهة سياسية واضحة».

> وصل ويتكوف إلى تل أبيب لبحث الأزمة الإنسانية في غزة ومفاوضات وقف إطلاق النار

وربطاً بالجدل المتصاعد حول تلك الأهداف، فجّرت تصريحات وزير التراث، عميحاي إلياهو، جدلاً واسعاً بعد اقتراحه تصنيف الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، كـ«أسرى حرب» وتأجيل الحديث عن مصيرهم «إلى ما بعد انتهاء الحرب». ووصف زعيم المعارضة، يائير لابيد، هذه التصريحات بأنها دعوة إلى «ترك المخطوفين حتى الموت»، متّهماً الحكومة بالتخلّي عنهم، وطالب بإقالة الوزير فوراً. أمّا الوزير السابق، بيني غانتس، فاعتبر أنّ «وصف المختطفين بأسرى حرب يُشكّل خطراً على حياتهم ويصبّ في مصلحة رواية حماس»، مشدّداً على ضرورة إعادتهم ضمن «خطة شاملة». ومن جهته، دعا زعيم «حزب الديمقراطيين»، يائير غولان، إلى «مواجهة الحقيقة»، قائلاً إنّ «وزير التراث لا يفعل إلا التصريح بما تخفيه الحكومة منذ مدة طويلة: التخلّي عن الرهائن». أمّا عائلات الأسرى الإسرائيليين، فرأت، في بيان، أنّ تصريحات إلياهو تعكس «فشلاً أخلاقياً عميقاً»، وتعزل الحكومة عن إرادة الشارع الذي أظهرت استطلاعات الرأي أنه «يؤيّد بنسبة 80% إتمام صفقة لإعادة الأسرى ووقف الحرب».

(الأخبار)

تجمّع متظاهرون إسرائيليون مؤيّدون للأحزاب اليمينية قرب حدود غزة، وطالبوا بإعادة الاستيطان فيها (أ ف ب)

أميركا - إسرائيل: توافق على إدارة الإبادة

ريم هاني

اندفعت كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، كعادتهما كلما اشتدّ الضغط الدولي عليهما لوضع حدّ للإبادة الدائرة في غزة، إلى محاولة الإيحاء باتخاذ خطوات «جدّية»، في الأيام الماضية، لـ«معالجة» الحالة الإنسانية الكارثية في القطاع، فيما انشغلت وسائل الإعلام الغربية بالترويج، مرة جديدة، لوجود «تباينات» بين إدارة دونالد ترامب وحكومة بنيامين نتنياهو. ويأتي ذلك في الوقت الذي بات واضحاً فيه أنّ تصرفات إسرائيل كافة مدفوعة بـ«ضوء أخضر» أميركي، وأنّه من غير المتوقّع أن يتغيّر هذا الواقع تحت أي ظرف.

وفي خضمّ الإحباط المتزايد من جرّاء ذلك، ولا سيما في أوساط حلفاء واشنطن الأوروبيين، والذين عقدوا، جنباً إلى جنب دول أخرى، أخيراً، مؤتمراً في نيويورك، قاطعته الولايات المتحدة وإسرائيل، حول «حل الدولتين»، عمد ترامب، الإثنين، إلى التشكيك في مواقف حليفه نتنياهو حول أنّ «المجاعة الجماعية في غزة مبالغ فيها». وعلى غرار من يتوصل لتوّه إلى خلاصات «غير مسبوقة»، قال الرئيس الأميركي، خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، في أستكلندا الإثنين: «علينا إطعام الأطفال»، مضيفاً أنه «بناءً على صور الفلسطينيين الجائعين التي شوهدت على شاشة التلفزيون، يبدو هؤلاء الأطفال جائعين جداً». وجاء هذا التصريح بعدما أعلنت إسرائيل، الأحد، وقفاً مؤقّتاً للعمليات العسكرية لمدة عشر ساعات في أجزاء من غزة، بذريعة «السماح للأردن والإمارات بإسقاط المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات الإنسانية على القطاع»، علماً أن جماعات حقوق الإنسان تؤكد أنّ إسقاط المساعدات جواً لا يمكن أن يوفّر بديلاً من المعابر البرية، التي لا تزال إسرائيل تحاصرها على نطاق واسع.

وحول ذلك، أوردت صحيفة «وول ستريت جورنال» أنّ إدارة ترامب، أعربت، في الأيام الأخيرة، عن إحباطها من الإجراءات الإسرائيلية في سوريا وغزة، في ضوء تزايد الانتقادات في أوساط أنصار ترامب داخل «ماغا»، بسبب دعم الأخير لنتنياهو، الذي «جرّ الولايات المتحدة إلى مستنقع من الحروب الإقليمية». ونقلت الصحيفة عن مستشار سابق في عهد جو بايدن، قوله إنّ «التغيير الأساسي الذي يجب الاعتراف به في معالجة مستقبل الشرق الأوسط هو أن إسرائيل أصبحت الآن أقوى قوة في الشرق الأوسط»، واستدراكه بأنّه «للمفارقة، لا يُعدّ هذا بالضرورة خبراً جيداً لإسرائيل أو الولايات المتحدة»، ولا سيما أنّ قوة إسرائيل تدفعها إلى حروبها في غزة وخارجها».

على أنّ المصدر نفسه أكّد أنّ إدارة ترامب شجّعت جزئياً «عناد إسرائيل»، ولا سيما أنّ القرار الذي اتّخذه الرئيس بالانضمام إلى الهجوم الإسرائيلي على إيران في حزيران، كان سبباً في تعزيز وجهة نظر إسرائيل عن أن الولايات المتحدة تدعم أهدافها في الشرق الأوسط وتتوافق معها. وبحسب بعض المسؤولين والمحلّلين الأميركيين السابقين، فإنه فيما يتمتع ترامب بنفوذ أكبر إزاء نتنياهو مقارنة ببايدن، وعلى الرغم من عسكرية، وتوجيه إدخال المساعدات بشكل مباشر». ومع ذلك، حذّر رئيس الأركان، أثناء جلسة «الكابنيت» ما قبل الأخيرة، من أنّ الجيش وصل إلى نقطة «تتضارب فيها أهداف الحرب»، مطالباً بـ«تحديد وجهة سياسية واضحة».

وربطاً بالجدل المتصاعد حول تلك الأهداف، فجّرت تصريحات وزير التراث، عميحاي إلياهو، جدلاً واسعاً بعد اقتراحه تصنيف الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، كـ«أسرى حرب» وتأجيل الحديث عن مصيرهم «إلى ما بعد انتهاء الحرب». ووصف زعيم المعارضة، يائير لابيد، هذه التصريحات بأنها دعوة إلى «ترك المخطوفين حتى الموت»، متّهماً الحكومة بالتخلّي عنهم، وطالب بإقالة الوزير فوراً. أمّا الوزير السابق، بيني غانتس، فاعتبر أنّ «وصف المختطفين بأسرى حرب يُشكّل خطراً على حياتهم ويصبّ في مصلحة رواية حماس»، مشدّداً على ضرورة إعادتهم ضمن «خطة شاملة». ومن جهته، دعا زعيم «حزب الديمقراطيين»، يائير غولان، إلى «مواجهة الحقيقة»، قائلاً إنّ «وزير التراث لا يفعل إلا التصريح بما تخفيه الحكومة منذ مدة طويلة: التخلّي عن الرهائن». أمّا عائلات الأسرى الإسرائيليين، فرأت، في بيان، أنّ تصريحات إلياهو تعكس «فشلاً أخلاقياً عميقاً»، وتعزل الحكومة عن إرادة الشارع الذي أظهرت استطلاعات الرأي أنه «يؤيّد بنسبة 80% إتمام صفقة لإعادة الأسرى ووقف الحرب».

(الأخبار)

من معارضة بعض أعضاء تكتّله لسياساته، فإنّ الرئيس الأميركي لا يزال بعيداً عن كونه يواجه «ثورة من الجمهوريين في الكونغرس»، تهدّد بعرقلة نهجه تجاه إسرائيل.

من جهتهم، لفت مراقبون آخرون إلى أن واقع العلاقة بين الطرفين «أكثر تعقيداً بكثير»؛ إذ إنّه وبينما تبحث الولايات المتحدة لإسرائيل أسلحة متقدّمة وتدافع عنها بنشاط ضد الهجمات، فلن يقطع أي رئيس أميركي ذلك الدعم بالكامل لمجرّد إرسال رسالة إلى إسرائيل». وطبقاً لهؤلاء، يدرك نتنياهو هذا الأمر، وأنه «لن يفقد الدعم الأميركي في كلّ ما يفعله». ووصف فيليب غوردون، الذي كان يشغل منصب مستشار الأمن القومي لنائبة الرئيس كامالا هاريس، في حديث إلى الصحيفة، رئيس وزراء الاحتلال بأنّه «ممثّل ذو خبرة وماكر، ويعرف أنه قادر على الإفلات من الكثير».

> لن يقطع أي رئيس أميركي الدعم الكامل لإسرائيل لمجرّد إرسال «رسالة» إليها

على أنّ ما تقدّم لا يعني، بالضرورة، أنّ حرب إسرائيل لن تنضرّ، على المدى البعيد، باستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة؛ فبحسب مجلة «فورين أفيرز»، فإنّ «استمرار احترام ترامب لإسرائيل وانسحابه من المفاوضات أخيراً هما خطا فادح». واستذكرت المجلة تصريحات نتنياهو، في أيار، عندما قال إنّ إسرائيل «تدمّر المزيد والمزيد من المنازل، وليس لدى الغزاويين مكان يعودون إليه»، مشيراً إلى أنّ «النتيجة الحتمية الوحيدة ستكون دفع سكان غزة إلى الهجرة خارج قطاع غزة». وبصورة أعمّ، وحتى لو وافق نتنياهو على وقف إطلاق النار قصير الأمد، فإن معالجة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم «لا يمكن أن تكون جزءاً من أي اتفاق، نظراً إلى أنّ الرجل يعتبر فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة تهديداً لإسرائيل»، وهو ما أكّده خلال زيارة إلى البيت الأبيض في تموز.

وعليه، حذّر أصحاب الرأي المتقدّم من أنّ صيغة نتنياهو غير متناسبة مع هدف «إنهاء الصراع في الشرق الأوسط»، نظراً إلى أنه ما من حكومة عربية ستقبل التهجير القسري للفلسطينيين. علاوة على ذلك، أوضحت الدول العربية بشكل متزايد أنها لم تعد مستعدّة لتعميق علاقاتها أو تطبيعها مع إسرائيل، حتى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. بالتوازي، أعلنت فرنسا أنها ستعترف بدولة فلسطين، فيما تتعرّض الحكومة البريطانية لضغوط داخلية متزايدة، للذهاب أبعد من العقوبات التي فرضتها على وزراء إسرائيليين محدّدين، والموافقة على فرض حظر كامل على صادرات الأسلحة إلى إسرائيل ودعم محاكمات المحكمة الجنائية الدولية لنتنياهو ووزير الأمن الإسرائيلي السابق يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك التجويع المتعمّد لسكان غزة.

وقالت الصحيفة: «إذا تُرك نتنياهو من دون رادع، فقد ينجح قريباً في فرض نزوح جماعي للفلسطينيين، ما يمنع ترامب من إعادة معايرة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشكل صحيح، ومن تقليل البصمة العسكرية الأميركية في المنطقة». ورأت أنّ ترامب يتمتع «بمساحة أكبر للمناورة مقارنة بأي رئيس أميركي آخر في الأونة الأخيرة»، وعليه، بالتالي، «أن يستخدم كامل ثقل القوة الأميركية لإجبار نتنياهو على إنهاء طموحاته الإقليمية وقبول السلام الذي يسمح بالاعتراف بدولة فلسطين المستقلة، نظراً إلى أنّ تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لترامب من خلالها أن يكون صانع سلام حقيقيّ في الشرق الأوسط».

تفنيد المقاومة لكذبة المساعدات يُغضِب المصريين

وصلت الخلافات بين حركة «حماس» والمسؤولين المصريين إلى ذروتها خلال اليومين الماضيين، على خلفية ما تصفه الحركة بأنه «حملة إعلامية» مصرية مبالغ فيها تتحدّث عن إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عبر الأراضي المصرية. وفيما تقول القاهرة إنّها «تبذل كل الجهود الممكنة لتسهيل عبور الشاحنات»، تؤكد «حماس» أنّ كثيراً من تلك الشاحنات «تتعرّض للسرقة»، وتُقدّم أعدادها في الإعلام المصري بطريقة «غير دقيقة» ومُبالغ فيها، ما يخدم السردية الإسرائيلية التي تبرّئ العدو من تجويع أبناء القطاع.

وأثارت بيانات «حماس» غضباً واضحاً في الأوساط الرسمية المصرية، حيث خرج رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، ليردّ بالقول إنّ حكومته «لم تدّخر جهداً» في سبيل إدخال المساعدات إلى القطاع. وفي المقابل، وصف مسؤولون مصريون، في محادثات خاصة، قادة الحركة بأنهم «يفتقرون إلى الحنكة الدبلوماسية»، معتبرين أنّ المرحلة الحالية تستدعي «تعاملاً مختلفاً» ليس مع القاهرة فقط، بل مع الأطراف الفاعلة في الملف الفلسطيني كافة.

وفي هذا الوقت، واصلت وسائل الإعلام المصرية بثّ لقطات متكرّرة تُظهر دخول عشرات الشاحنات من معبر رفح المصري في اتجاه معبر كرم أبو سالم، ما يُعطي انطباعاً مغلوطاً عن حجم الإمدادات المُرسلة إلى غزة. ويشير الواقع، بحسب مصادر مطّلعة، إلى أن «عدد الشاحنات التي تدخل فعلياً إلى القطاع هو أقلّ بكثير ممّا يُعرض في وسائل الإعلام، كما أنّ غالبيتها أُفرغت جزئياً من حمولتها استجابة لمطالب إسرائيلية متعلقة بإجراءات التفتيش عند معبر كرم أبو سالم، وهو ما يسبّب تأخيراً ويقلّل من كميات المساعدات المُرسلة».

وبحسب مصادر مصرية مطّلعة تحدثت إلى «الأخبار»، فإنّ «آلية العمل القائمة حالياً بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي، تقضي ببدء تحرّك الشاحنات من رفح في اتجاه كرم أبو سالم عند الخامسة والنصف صباحاً، على أن يُفتح المعبر لها عند الثامنة مساءً». وقد جرى تنفيذ هذا الترتيب خلال الأيام الماضية ويُفترض أن يستمر في الساعات المقبلة.

من جهتها، أدخلت الإمارات، صباح أمس، إلى القطاع، عدداً من سيارات الدفع الرباعي الفارهة، والمحمّلة بكميات محدودة من المساعدات والخيام، وذلك عبر معبر كرم أبو سالم، وبالتنسيق المباشر مع الجيش الإسرائيلي، على أن تستخدم تلك السيارات لصالح «منظمات دولية» تنشط داخل غزة. كما أرسلت السعودية إلى القطاع، بعض شاحنات المساعدات التي حملت أعلام المملكة.

(الأخبار)

انتخابات «المجلس الوطني»: عباس يستجدي دوراً

رام الله - أحمد العبد

على وقع حرب الإبادة والتهجير التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة، وما ترتكبه في الضفة الغربية، اتّخذ رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، خطوة جديدة على طريق فرض هيمنته على «منظمة التحرير»، استجابةً للشروط والإملاءات الدولية، إذ قرّر عباس، أخيراً، إجراء انتخابات للمجلس الوطني لـ«منظمة التحرير»، من دون أيّ مشاورات مع الفصائل الفلسطينية التي أعربت عن رفضها القرار، الذي جاء استكمالاً لسلسلة إجراءات بدأتها السلطة بالمصالحة مع تيار محمود دحلان المقرّب من الإمارات، ثمّ محاولات عباس نزْع سلاح المخيمات في لبنان، ودعوته فصائل المقاومة في غزة إلى تسليم سلاحها للسلطة.

وجاء قرار عباس في توقيت بدت السلطة فيه منفتحة على القيام بأيّ دور يمكّنها من العودة إلى قطاع غزة، وتبعه لقاء عقده نائب الرئيس، حسين الشيخ، مع السفير الأميركي في تل أبيب مايك هكابي، وآخر جمع عباس إلى طوني بلير. لكنّ القرار الرئاسي لم يجب عن رزمة من الأسئلة التي أثيرت في أعقاب صدوره؛ فهو لم يوضّح كيف يمكن إجراء انتخابات في القطاع المُدمّر، أو في القدس المحتلّة مثلاً، وما إذا كانت إسرائيل سترضى بذلك أصلاً. وإذا كان ثمة توافق دولي وضغوط في هذا الاتجاه، فلماذا لا تُجرى انتخابات رئاسية وتشريعية إذاً؟ أيضاً، تُطرح تساؤلات حول تمثيل الناجحين في دول الشتات والمنافي؛ فالمجلس الوطني يُعدّ أعلى هيئة تمثّل الفلسطينيين في أماكن وجودهم، فيما يتطلّب إجراء انتخابات مشاركتهم في الاقتراع، التي تتطلّب بدورها موافقة الحكومات والدول التي يتوزّع عليها سبعة ملايين لاجئ فلسطيني.

وفي حين لم يحدّد القرار موعداً للانتخابات، لكنه وضع نهاية العام الجاري سقفاً نهائياً لها.

وبحسب القرار، سيتشكّل «المجلس الوطني الفلسطيني» من مجموع 350 عضواً، ثلثاهم يمثّلان الوطن، والثلث الثالث يمثّل الخارج والشتات. ومن ضمن شروط العضوية، التزام المرشّح ببرنامج «منظمة التحرير»، وبالتزاماتها الدولية وبقرارات «الشرعية»، أي إن مَن يسعى لعضوية المنظّمة، سيكون عليه الاعتراف بإسرائيل، ونبذ المقاومة وإسقاطها من برنامجه.

ومن شأن القرار، في حال تنفيذه، أن يرخي بتداعيات وخيمة على الساحة الفلسطينية، كونه سيعزّز الانقسام الداخلي، وسيعمّق الشرخ بين الفصائل والأحزاب، ويكرّس تالياً هيمنة الحزب الواحد والرئيس الواحد على «منظمة التحرير» كما على السلطة، فيما سيغلق الباب أمام أيّ محاولة لإصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني. أيضاً، يعكس القرار مُضيّ السلطة في الهيمنة على «منظمة التحرير» وتقزيمها تحت جناحها، وسلب قرارها السياسي، ووضعه رهن الضغوط والإملاءات العربية والدولية؛ وهو ينافي ادّعاءات إصلاحها وتوسيع تمثيل الفصائل فيها، إذ كيف يمكن

> ينسجم القرار مع الحراك العربي والإقليمي والدولي لإنهاء المقاومة في غزة ونزع شرعيتها

ذلك في ظلّ وضع شروط تعكس برنامجاً سياسيّاً لفصيل واحد، سيصبح لاحقاً برنامجاً سياسيّاً للسلطة والمنظّمة؟ وإذا كان يراد إجراء انتخابات لمجلس وطني يمثّل الجميع، فلماذا لا يُعطى الجمهور حقّ اختيار الأغلبية التي يرتضيها، ومن ثم يضع المنتخَبون البرنامج السياسي للمجلس؟

على أن رحلة الاستفراد بالقرار والنظام السياسيَّين ليست وليدة اليوم، بل تتنوّع محطاتها من تعيينات اللجنة التنفيذية، إلى قرارات المجلس المركزي وتعطيلها، وصولاً إلى المجلس الوطني وتقزيمه. وليس مستبعداً أن يكون قرار عباس، توطئة للدور الذي يفضّله، وهو تعيين جميع أعضاء «الوطني» بنفسه، ولا سيما أنه يدرك أن إجراء الانتخابات سيكون مستحيلاً، وهو ما سيوفّر له مدخلاً أمام قرار من أيّ محكمة أو هيئة تتيح له تعيين الأعضاء وفقاً لقواعد انتقائية، تبدأ بالولاء الشخصي والفصائلي، ولا تنتهي بإعادة تشكيل المنظمة، طبقاً لمعايير «اتفاق أوسلو» وما بعده، بحيث تفقد الأخيرة صفتها التمثيلية كوعاء حاضن للتعددية الفكرية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية.

وينسجم القرار الأخير مع الحراك العربي والإقليمي والدولي لإنهاء المقاومة في غزة ونزع شرعيتها؛ فإلى جانب مطالبات السلطة المستمرة لـ«حماس» بضرورة تسليم سلاحها، فإن القرار يغلق الباب في وجه الحركة، ويراد منه حرمانها من أيّ شرعية سياسية قد تحصل عليها نتيجة انتخابات حرّة وشاملة، كما أنه يندرج في إطار الحصار السياسي لفصائل المقاومة، وهو ما قرأته الأخيرة جيداً وأعربت عن رفضها له، باستثناء «فصائل الطاعة» داخل «منظمة التحرير».

المقال كاملاً على الموقع

بريطانيا تساوم بـ«الدولة الفلسطينية»: سنعترف بها... إلّا إذا

لندن - سعيد محمد

في خطوة وُصفت بأنها تحوّل كبير في السياسة الخارجية البريطانية، أعلنت حكومة المملكة المتحدة، على لسان رئيس وزرائها السير كير ستارمر، عزمها الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أيلول المقبل، ما لم تتخذ إسرائيل «خطوات جوهرية لإنهاء الأوضاع المروّعة في غزة». هذا «التهديد»، الذي جاء وسط غضب دولي متزايد إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع المحاصر، وإنْ كان يُلمح لندن بعدد من العواصم الأوروبية التي ضغطت أخيراً على تل أبيب، لكنه أثار تساؤلات عديدة حول خلفياته وقيمته الفعلية في تحقيق حل الدولتين المنشود.

ولم يكن القرار البريطاني مفاجئاً تماماً في سياق توسّع مفاعيل الأزمة الإنسانية في قطاع غزة؛ إذ تزايدت الضغوط على ستارمر، بما في ذلك من داخل حزبه، لتسريع وتيرة التحرّك. وكان أكثر من نصف نواب «حزب العمل» الحاكم، من مجموع 255 نائباً، وقّعوا على رسالة تطالب الحكومة بالاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية.

ويبدو أن ستارمر ربط إعلانه بالحصول على ضوء أخضر أميركي، يبدو أنه حصل عليه خلال اجتماعه إلى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في أسكتلندا، وقول هذا الأخير إنه «لا يمانع» اتخاذ رئيس الوزراء البريطاني موقفاً في شأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ومن بعدها، اجتمع ستارمر بمجلس وزرائه لمناقشة الوضع في غزة، الذي وصفه بـ«المثير للاشمئزاز»، فأيّدت الحكومة بأكملها مضمون الإعلان.

وجاءت الخطوة البريطانية في أعقاب إعلان فرنسا عزمها على الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية في أيلول أيضاً، لتصبح أول دولة من «مجموعة السبع» تقدم على هذه الخطوة. ويبدو أنّ ثمة تنسيقاً من وراء الكواليس بين لندن وباريس وبرلين في هذا الشأن، ما يشير إلى محاولة لبناء جبهة دبلوماسية غربية أوسع للضغط، ولو شكلياً، على إسرائيل، وتقديم سلّم لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، للنزول من على شجرة غزة.

مع ذلك، وضع ستارمر مجموعة من الشروط التي يجب على إسرائيل تلبيتها لتجنّب الاعتراف البريطاني بالدولة الفلسطينية، تشمل السماح للأمم المتحدة بإعادة تشغيل إمدادات الدعم الإنساني إلى قطاع غزة من دون تأخير، وذلك لإنهاء المجاعة، بما في ذلك دخول ما لا يقلّ عن 500 شاحنة مساعدات غذائية إلى غزة يومياً، والموافقة على وقف إطلاق النار، والالتزام بسلام مستدام طويل الأمد يؤدي إلى «حلّ الدولتين»، والتعهّد بأنه لن تكون هناك أيّ عمليات ضمّ في الضفة الغربية، توازياً مع موافقة «حماس» على عدم لعب «دور مستقبلي في حكم غزة»، والموافقة على نزع سلاحها، وإطلاق سراح كل الرهائن الإسرائيليين المتبقّين دون قيد أو شرط.

المقال كاملاً على الموقع

سوريا

الشيباني في موسكو ولقاء سوري – إسرائيلي جديد
روسيا تشارك في «هندسة الجنوب»

لم يخرج اللقاء السابق الذي استضافته باريس، وحضره برّاك، بنتائج نهائية (أ ف ب)

عامر علي

على عجالة، ومن دون إعلان أو ترتيبات مسبقة معلنة، يصل وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني، اليوم، إلى العاصمة الروسية موسكو، حيث يلتقي نظيره الروسي سيرغي لافروف، قبل أن يسافر إلى أذربيجان للمشاركة في لقاء هو الثاني من نوعه مع وفد إسرائيلي، يستهدف استكمال الاتفاق على أوضاع الجنوب السوري، وبشكل خاص السويداء. وتأتي الزيارة التي تعتبر الأولى من نوعها لمسؤول في الإدارة الجديدة إلى موسكو، بعد مرحلة فتور بين الجانبين ابتعد خلالها الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، عن أي تنسيق فعّال مع روسيا، وإن حافظ على خطوط التواصل معها، عبر لقاءات بين وقت وآخر، واتصالات هاتفية.

وبينما لم تحدّد موسكو أو دمشق أهداف الزيارة، التي أكدت المتحدّثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أنها ستشمل لقاء بين الشيباني ولافروف «لمناقشة القضايا الراهنة على جدول الأعمال الثنائي، والقضايا الدولية والإقليمية»، تأتي هذه الزيارة بعد ثلاثة أيام على الاتصال الذي أجراه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وناقش عبره الطرفان جملة من الملفات على رأسها الملف النووي الإيراني والأوضاع في سوريا. وبحسب بيان نشره الكرملين، شدّد بوتين لنتنياهو على «أهمية الحفاظ على سيادة سوريا وتعزيز الاستقرار السياسي الداخلي فيها».

ومما يعزّز صدارة ملف الجنوب السوري والدور الروسي المتوقّع فيه، الإعلان الملحق عن لقاء بين وفدَين سوري وإسرائيلي بحضور الشيباني ووزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر، تستضيفه باكو اليوم أيضاً، ويعدّ الثاني من نوعه بعد ذلك الذي احتضنته العاصمة الفرنسية باريس الأسبوع الماضي. كما يعتبر هذا الاجتماع الثاني، المعلن، الذي تستضيفه أذربيجان، بعد الأول الذي تمّ في الثاني عشر من تموز الحالي، على هامش زيارة كان يجريها الشرع إلى البلد المذكور، وذكرت وسائل إعلام أنّ الشيباني حضره.

وتملك روسيا، التي خفّضت من حضورها السياسي في الملف السوري عقب سقوط النظام السابق، خبرة كبيرة في سوريا، بعد أن أدّت دوراً بارزاً في عام 2018 في بلورة اتفاق قضى باستعادة النظام حينها السيطرة على الجنوب. ومن شأن ذلك ربما أن يعطي دفعاً للمفاوضات الجارية، خصوصاً أنّ موسكو اتّخذت، عبر المنابر السياسية بما فيها مجلس الأمن، موقفاً رافضاً للهجمات الإسرائيلية على سوريا.

والجدير ذكره، هنا، أنّ اللقاء السابق الذي استضافته باريس، وحضره المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، توماس برّاك، لم يخرج بنتائج نهائية، رغم استمراره مدّة أربع ساعات؛ إذ تسرّبت عنه جملة من الاتفاقات المبدئية حول ملف السويداء، تعتبر جميعها تنفيذاً للشروط الإسرائيلية، بما فيها تحويل الجنوب إلى منطقة منزوعة السلاح، وخروج جميع القوات التابعة للإدارة الجديدة أو المرتبطة بها من السويداء، وفتح معابر إنسانية، وتسليم المحافظة للفصائل الدرزية الموجودة فيها لإدارتها، في ما يشبه منحها حكماً ذاتياً.

على أنّ المفاوضات التي تجري برعاية ودفع أميركيَّين وفرنسيَّين، تهدف في محصّلتها إلى الوصول إلى اتفاق أمني شامل، تأمل واشنطن أن يمهّد الطريق لتطبيع العلاقات بين دمشق وتل أبيب، بعدما أعلنت الأخيرة وقف العمل بالاتفاقية الأمنية مع سوريا لعام 1974، وقامت على إثر ذلك باحتلال مناطق واسعة من الجنوب السوري، بما فيها قمة جبل الشيخ، ومناطق إستراتيجية في ريف درعا، بالإضافة إلى منابع المياه العذبة جنوبي البلاد. كذلك، وسّعت إسرائيل من دائرة حضورها في الملف السوري من بوابة «حماية الدروز»، الأمر الذي وفّر لها ذريعة للتدخّل في الأحداث التي عاشتها السويداء أخيراً، حيث حاولت الإدارة استثمار خلاف داخلي في المحافظة لفرض سيطرتها بالقوة عليها، وهو ما منعت إسرائيل حدوثه.

وبينما يمثّل ملف الجنوب بوابة مناسبة لاستعادة العلاقات بين روسيا، الحليف الأبرز للنظام السابق، والإدارة الجديدة، يبدو أنّ موسكو تهدف من هذه العلاقة إلى تأمين قواعدها العسكرية في سوريا (قاعدتا حميميم الجوية وطرطوس البحرية)، بالإضافة إلى تحقيق جملة من المصالح الاقتصادية، عبر مغريات عديدة من بينها شطب بعض الديون السورية، والمساهمة في إعادة الإعمار. وأشارت مبكراً إلى هذا الهدف الزيارة التي أجراها، مطلع العام الحالي، المبعوث الروسي الخاص إلى سوريا، ميخائيل بوغدانوف (قبل أن يتم إعفاؤه من منصبه لاحقاً)، إلى دمشق، حيث أجرى لقاءات مع مسؤولين في الإدارة الجديدة، ووجّه دعوة للشيباني لزيارة موسكو.

> تأمل واشنطن أن تمهّد المفاوضات الجارية الطريق لتطبيع العلاقات بين دمشق وتل أبيب

مقالة تحليلية

الولادة من رحم الحرب: إيران أكثر تمسّكاً بخياراتها

علي حيدر

لم تنجح رهانات العدو على مرحلة ما بعد الحرب على إيران، في ردع الأخيرة عن خياراتها النووية والتسليحية؛ إذ أكّدت مواقف المرشد الأعلى الإيراني، السيد علي الخامنئي، تصميم بلاده على المضيّ في سياساتها الاستراتيجية، وسعيها لأن يُظهر «المستقبل تقدّم المسارَين العسكري والعلمي بوتيرة أسرع من ذي قبل». ولم تبدُ هذه المواقف كردود فعل على الحرب نفسها، بقدر ما اندرجت ضمن رؤية متكاملة لإدارة الصراع وتثبيت دور طهران الإقليمي. كما أن الكلمة التي ألقاها الخامنئي في الذكرى الأربعين لاغتيال عدد من القادة والعلماء الإيرانيين، لم تنتمِ إلى جنس التطمينات الخطابية، بل عكست قناعة عميقة بأن الحرب، وبدلاً من أن تُحدث انكفاءً في القرار الإيراني، رسّخت توجّهاً نحو توسيع نطاق حضور طهران في مسارَين متوازيَين: عسكري وعلمي.

ومنذ وقف العدوان، تشهد المنطقة تحوّلات مثّلت اختباراً لسياسات الردع، وحالة الاشتباك الإقليمي المفتوح، وهو ما لخّص نتائجه الخامنئي بالتأكيد، في مناسبة أخرى، أنه «على الأصدقاء والأعداء، أن يعلموا أنّ الشعب الإيراني لن يدخل أيّ ميدان بمظهر الطرف الضعيف، وسواء دخلنا ميدان الدبلوماسية أو الميدان العسكري، فسندخلهما بأيدٍ ملؤها القوّة». وهنا، يتّضح جانب من الفلسفة التي يقوم عليها الخطاب الإيراني الجديد، وعنوانه انتهاج المبادرة المدروسة، والاعتماد على بناء توازن فعّال متحرّك، يستند إلى خبرات سابقة في تحويل الأزمات إلى فرص. وهو توجّه ليس معزولاً عن التجربة التاريخية للجمهورية الإسلامية، التي لطالما تعاملت مع التحديات الخارجية - من الحرب العراقية إلى العقوبات النووية، وصولاً إلى الضغوط الاقتصادية - بوصفها محطّات لإعادة هيكلة الداخل، وتعزيز الاستقلالية الإستراتيجية، وتطوير بنى داخلية أكثر تماسكاً، سواء في المجال الأمني أو ذاك العلمي. وبهذا المعنى، فإن خطاب الخامنئي يُقرأ في سياق تفعيل المسارات الداخلية عند كل نقطة تصعيد خارجي.

وإذ نُظر إلى الحرب الأخيرة في طهران على أنها محاولة تهدف، في حدّها الأقصى، إلى إسقاط الجمهورية الإسلامية بالرهان على التداعيات التي ستترخيها، وفي حدّها الأدنى إلى اختبار مفاعيل الردع، فهي مثّلت فرصة لتقييم مواضع القوّة والضعف. ومن هنا، يمكن تفسير الحديث عن الانتقال من «الصبر الاستراتيجي» إلى «التقدّم تحت النيران»، أي من خيار احتواء الأزمة إلى استثمار لحظة المواجهة في إعادة تنظيم التموضع الإقليمي. وهذا التحوّل لا يعني بالضرورة السعي لتصعيد دائم، بقدر ما يشير إلى محاولة الاستفادة من دروس الحرب في أكثر من اتجاه داخلي وخارجي، بما يتجاوز الحسابات الميدانية الفورية، ويتمثل البعد الداخلي لهذه المحاولة في تأكيد الحاجة إلى التكامل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العلمي، وبين الأمن والتكنولوجيا، في سياق ما

> صمود إيران في الحرب وخياراتها في أعقابها، يؤكدان أنها لن تكون في موقع الهامش أو المتلقّي

يشبه التعبئة الإنتاجية؛ فيما البعد الخارجي يحمل رسائل إلى الخارج - حلفاء وخصوماً - مفادها أن إيران ترى الحرب كمحطّة في صراع متواصل.

هكذا، تتحدّى إيران سياسة الضغط المتراكم الهادفة إلى احتوائها، منطلقةً من اعتقاد بأن الضغوط لم تَعُد كافية لتحقيق أهدافها التقليدية، بل ربّما تُنتج عكس ما هو مرجوّ منها، من حيث تعزيز التماسك الداخلي ورفع منسوب الاعتماد الذاتي لدى الجمهورية الإسلامية. ولعلّ من أبرز ما يمكن استخلاصه من خطاب الخامنئي، في هذا الإطار، هو أنّ إيران باتت ترى نفسها بعد الحرب في موقع تفاوضي جديد، لا يقوم على المطالبة بتخفيف الضغوط، بل على تثبيت معادلة جديدة للندّية السياسية، وهو ما يعيد صياغة السؤال أمام القوى الدولية: هل التعامل مع طهران سيكون من موقع الضبط والاحتواء؟ وهل يمكن الرهان على تحقيق نتائج من خلال ذلك؟ وما هي البدائل المطروحة أمام مؤسسة القرار السياسي والأمني في تل أبيب وواشنطن؟

على أي حال، ينبئ الأداء الإيراني في مرحلة ما بعد الحرب، بوجود رؤية تراكمية عنوانها أن طهران لا تكتفي بتحمّل نتائج الاشتباك، بل تسعى لإعادة تعريفه، وتحديد مساراته المستقبلية. وإذا كانت العقوبات والحروب والأزمات قد هدفت إلى تقويض مشروع الجمهورية الإسلامية، فإن الأخيرة تسير في اتجاه تثبيت هذا المشروع لا تقييده، وتوسيع دوائره لا تقليصها. وهنا، يتضح أن المعركة الحقيقية ليست في الميدان فقط، وإنّما في المعادلات التي تتبلور أيضاً، حيث يَثبت أن إيران لن تكون في موقع الهامش أو المتلقّي، بل الفاعل الإقليمي الذي لا يمكن أحداً تجاهله، وهو ما ستتبلور ملامحه في الأشهر المقبلة، سواء على مستوى مستقبل برنامجَي طهران النووي والتسليحي، أو لناحية دعمها لقوى المقاومة في المنطقة.

تقرير

مهلة أميركية... لروسيا أيضاً: ترامب ييأس من السلام الأوكراني

خضر خروبي

جاء تلويح الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قبل ساعات، بفرض عقوبات إضافية على روسيا خلال مهلة عشرة أيام، في حال عدم وقفها القتال في أوكرانيا، معطوفاً على قرارات سابقة في منتصف الشهر الجاري، بمدّ أوكرانيا بأسلحة دفاعية وهجومية جديدة بقيمة قدّرت بنحو 10 مليارات دولار (شملت 18 صاروخاً بعيد المدى من نوع «أتاكمز» الهجومية، وفقاً لتقارير صحافية)، ليعاكس وعوده الانتخابية بـ«تحقيق السلام خلال أيام» بين الروس والأوكرانيين. وربما يشير ذلك إلى بدء مرحلة جديدة على مستوى العلاقات الأميركية - الروسية، بعدما بدا وكأنّ ترامب، منذ عودته إلى البيت الأبيض، كان يمنّي النفس بـ«مرونة» روسية بدت مغيّبة بشكل شبه تام خلال الأيام الأخيرة، مع توالي المواقف المتشدّدة من جانب موسكو، والمتمسّكة برؤية «جذرية» لحلّ الصراع الأوكراني، تتجاوز حدود الجارة الغربية لروسيا، نحو ما قد تعتبره الأخيرة «إعادة تصويب» للعلاقة مع «الناتو».

وعبّر عمّا تقدّم بوضوح وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الذي كرّر شروط بلاده لوقف الحرب، والمتمثّلة بثلاثية رفض انضمام أوكرانيا إلى «الناتو»، ووقف توسّع الحلف على حدود روسيا، والاعتراف بسيادة الأخيرة على الأراضي التي ضمّتها من جارتها. وفي الاتجاه نفسه، أوضح المتحدّث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أنّ أي لقاء مرتقب بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ونظيره الأميركي يجب أن يكون «ثمرة أعمال تحضيرية للتسوية الأوكرانية»، وليس لبحث ومناقشة مسوّدات معايير هذه العملية»، في حين علّق نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ديمتري ميدفيديف، على المهلة الأميركية المعطاة لبلاده، بوصفه إياها بأنها «لعبة إنذار» غير مقبولة، و«خطوة لجرّ واشنطن نحو الحرب»، وإن كانت موسكو حاولت لاحقاً تلطيف كلام ميدفيديف عبر الإيحاء بتمسّكها بما سمّته «تطبيع» العلاقات مع واشنطن.

في ضوء ذلك، يبدو مفهوماً للبعض أن يحمل كلام ترامب «إحباطاً»، سواء من العجز عن إقناع موسكو بأي صفقة جزئية مع كييف، أو من صعوبة تحقيق الجانب الأوكراني لإنجاز عسكري، أو بالحدّ الأدنى لصمود ميداني في وجه روسيا. والواقع أنّ الجيش الأوكراني يواجه صعوبات متزايدة بالفعل، بخاصة على مستوى العديد، بعدما أقرّت حكومة فولوديمير زيلينسكي قبل يومين قانوناً يتيح التعاقد مع متطوّعين ممّن تتجاوز أعمارهم الـ 60 عاماً، في وقت واصلت فيه القوات الروسية خلال الأيام القليلة الماضية تقدّمها، ولا سيّما على جبهات دونيتسك، وزابوروجيا.

خيارات ترامب: لا بديل من العقوبات

لم تتأخّر روسيا في الردّ على تهديدات ترامب بتصعيد هجماتها على الداخل الأوكراني، والتي أسفرت خلال الساعات الماضية عن مقتل ما لا يقلّ عن 25 مدنياً، وفقاً لمسؤولين أوكرانيين. وجاء ذلك في موازاة ضربات «سيبرانية» متبادلة بين موسكو وكييف، تعرّضت خلالها الأولى لهجمات طالت بعضها شركة «Aeroloft» للطيران، في مقابل إعلان الثانية عن تعرّضها للآلاف من تلك الهجمات منذ العام 2022.

وبناءً على هذا الجو التصعيدي، والذي يظلّله ضبق خيارات ترامب في الضغط على موسكو، شكّكت شبكة «سي إن بي سي» الأميركية في احتمال أن تسفر تهديدات الولايات المتحدة عن إقناع روسيا بالجلوس إلى طاولة المفاوضات «بحسن نيّة»، ناهيك باستئناف المحادثات مع حكومة زيلينسكي، معتبرة أنّ هناك «فجوة بين مطالبة ترامب بالتوصل إلى اتفاق سلام وأي عقوبات أخرى»، لكون خيار العقوبات، بخاصة الاقتصادية منها، يستدعي «الاستعداد للقتال» مع قوى كبرى لجرّ واشنطن نحو الحرب»، وإن كانت لن تكون في وارد الانصياع لما تطلبه واشنطن.

وبحسب الشبكة، فإنّ التقدير في الكرملين، هو أنّ «الولايات المتحدة في عهد ترامب غير قادرة على اتّباع سياسة منهجية توفّق بين دعم أوكرانيا من جهة، وممارسة الضغوط على روسيا، من جهة ثانية». أمّا التقدير في الولايات المتحدة، فهو يشي بأنّ ترامب «بات يدرك أنّ المشكلة لا تكمن لا في أوكرانيا، ولا في زيلينسكي، بل في بوتين، بعدما كان واثقاً بشدّة من قدرته على عقد صفقة (مع الرئيس الروسي)»، وفقاً لما

> لم تتأخّر روسيا في الردّ على تهديدات ترامب بتصعيد هجماتها على الداخل الأوكراني

داس، نائب الرئيس التنفيذي في «مركز السياسة الدولية».

وضمن الإطار نفسه، رأت إيفلين فاركاس، التي شغلت سابقاً منصب مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون روسيا وأوكرانيا وأوراسيا، أنّه يتعيّن على البيت الأبيض «توجيه رسالة إلى روسيا مفادها أنها لا تستطيع كسب الحرب عسكرياً»، موضحة أنّ توجيه رسالة بهذا الخصوص يمكن أن يتم عبر إجراءات عدّة، من أهمّها «زيادة المساعدات العسكرية، وتشجيع أوكرانيا على المخاطرة بشكل أكبر في استخدام المعدّات العسكرية الغربية»، إضافة إلى «العمل مع الحلفاء لاستخدام الأصول الروسية المجمّدة للمساعدة في ضمان استمرار توريد الأسلحة» لحكومة زيلينسكي.

بدوره، رأى الباحث في «المجلس الأطلسي» للبحوث، والذي سبق أن اضطلع بمهام تفاوضية رفيعة المستوى مع الروس، دانيال فريد، أنّ «لدى ترامب فرصة لإصلاح خطئه الفادح، حين أشار سابقاً إلى عدم نيّته دعم أوكرانيا، على نحو شكّل فرصة لروسيا للسعي خلف نصر كامل»، معتبراً أنّ تحرّكات الرئيس الأميركي خلال الأسابيع الماضية «تشير إلى تداركه للأمر، وأنه بصدد التحرّك في اتجاه أكثر صرامة» مع الروس.

أمّا تشارلز كوبشان، وهو باحث في «مجلس العلاقات الخارجية» وأستاذ الشؤون الدولية في «جامعة جورج تاون»، فأدرج تهديدات ترامب ضد روسيا، في سياق رهانه على «الاستفادة من مخرجات دبلوماسيته القسرية» مع إيران، وتعويله على «المزيد من التعاون مع حلفائه في الناتو» للدفاع عن أوكرانيا، منبّهاً إلى أنّ الرجل «لا يريد أن يُخلّد في التاريخ بأنه الرئيس الأميركي الذي خسر أوكرانيا».

وفي حين تشير تقارير اقتصادية إلى أنّ وقع العقوبات الإضافية على موسكو، سيعود بالفائدة على ترامب، على أكثر من صعيد، بخاصة الاقتصادي؛ ذلك أنّ التزام أوروبا بالعقوبات التي لوّح بها الرئيس الأميركي، سوف يعني رفع واردات «القارة العجوز» من الطاقة الأميركية من 270 إلى 350 مليار دولار سنوياً، فإنّ الأمر يواجه باعتراض عدد من المشرّعين الأميركيين، كالسيناتور الجمهوري راند بول، الذي أعرب عن رفضه دعم ما يُعرف بـ«مشروع قانون غراهام» الذي ينصّ على فرض رسوم جمركية بنسبة 500 % على الدول التي تتعامل تجارياً مع روسيا، مندّداً بطرح ترامب فكرة فرض رسوم بنسبة 100 في المئة على البضائع الروسية، وعقوبات ثانوية على الدول التي تشتري النفط الروسي.

المقال كاملاً على الموقع

اليمن

عودة المطالبات بانفصال حضرموت: الخدمات مطيّةً في صراع النفوذ

لقمان عبد الله

تفاقمت أزمة الكهرباء في محافظتَي حضرموت وعدن في جنوب اليمن بشكل غير مسبوق، حيث وصلت الانقطاعات إلى أكثر من 18 ساعة يومياً، ما أدّى إلى شلل شبه كامل في الخدمات الأساسية وتعطيل الأنشطة التجارية والإدارية. وتصاعد الغضب الشعبي بشكل واسع على إثر ذلك، متحوّلاً في صورة احتجاجات في المكلّا وعدن للتنديد بتردّي الخدمات والأوضاع الاقتصادية المتدهورة. ورغم وعود حكومة عدن والتحالف السعودي - الإماراتي الداعم لها، لم تُطرح، إلى الآن، حلول جذرية تضع حدّاً لهذه الأزمة المستمرّة منذ أشهر. ووفقاً لمراقبين، فإنّ التصعيد الشعبي في حضرموت وعدن ليس مجرّد احتجاج عابر، بل يعكس أزمة عميقة في إدارة الموارد والخدمات، ويهدّد بتحويل الأوضاع إلى فوضى قد تترتّب عليها تداعيات واسعة على الاستقرار في الجنوب، خصوصاً في ظلّ غياب الحلول الحكومية الفاعلة. وفي ما يخصّ أزمة الكهرباء في المكلّا، وإن بدت في ظاهرها مشكلة خدمية، إلّا أنها تعكس، بدورها، صراعاً مفتوحاً بين «حلف قبائل حضرموت» المدعوم من السعودية، و«المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم من الإمارات، إذ يحاول كلّ طرف توظيف معاناة السكان وإلقاء اللوم على الآخر.

وتشهد المكلّا، عاصمة حضرموت، حالة من الغليان الشعبي المستمرّ منذ مساء الأحد، حيث انفجرت الاحتجاجات إثر انقطاع التيار الكهربائي بشكل كامل لأكثر من 18 ساعة يومياً، ما أثّر سلباً في حياة السكان، وأدّى إلى شلل شبه كامل في المؤسسات الحيوية والخدمات اليومية. وتصاعد الغضب الشعبي، مساء الإثنين، عندما اقتحم متظاهرون مبنى السلطة المحلّية (مركز بلفقيه الثقافي)، ومؤسسة كهرباء ساحل حضرموت، بالإضافة إلى محطة توليد الكهرباء في منطقة المنورة، وهاجموا الطاقم العسكري المكلّف بحماية المحطة، مردّدين هتافات تطالب برحيل المحافظ، ميخوت مبارك بن ماضي.

وفي اليوم نفسه، أغلقت التظاهرات الطرق الرئيسة في المكلّا، بالإطارات المشتعلة، ما تسبّب بتوقّف الحركة التجارية والإدارية بشكل كامل، وسط تحذيرات من انفلات أمني محتمل نتيجة تصاعد الاحتقان الشعبي. وردّاً على ذلك، أصدرت ما تُعرف بـ«لجنة التصعيد لأبناء حضرموت» بياناً أعلنت فيه إلى جانب مطالبها بإقالة المسؤولين المتورّطين في الفساد، ومعلنين بدء عصيان مدني شامل يشلّ دوائر الحكومة باستثناء الطوارئ، وتوسّعت رقعة الاحتجاجات في المكلّا، أمس، عندما أقدم شبّان غاضبون على إغلاق محال الصيرفة مجدّداً، ونصبوا خياماً وبدأوا اعتصاماً مفتوحاً في وسط المدينة، في تحرّك وصفه ناشطون بأنه يمهّد لإعلان الإدارة الذاتية لحضرموت، كخطوة أولى نحو تمكين أبناء المحافظة من إدارة شؤونهم بشكل مستقلّ عن الحكومة المركزية.

> التصعيد الشعبي في حضرموت وعدن يهدّد بفوضى قد يترتّب عليها تداعيات على استقرار الجنوب

وإلى جانب ذلك، تعيش محافظة عدن أزمة اقتصادية وخدماتية، مع تصاعُد الغضب الشعبي نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية والانقطاع المتكرّر للتيار الكهربائي وتعالي المطالبات بإصلاحات شاملة، وتحسين الإدارة الحكومية للخدمات. وفي هذا السياق، أصدرت شخصيات سياسية وكيانات محلّية، من بينها نائب رئيس مجلس النواب محسن باصرة، و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، و«حلف قبائل حضرموت»، بيانات حذّرت فيها من تداعيات الانهيار الأمني والاقتصادي على المحافظتَين، محمّلةً السلطات المحلّية والحكومة المركزية مسؤولية الأوضاع، ومؤكّدة دعمها الكامل للمطالب الشعبية المشروعة في تحقيق العدالة وتحسين الخدمات.

وهكذا، تتّسع رقعة الغضب الشعبي، وتتزايد المخاوف من تحوّل الاضطرابات إلى مواجهات مجتمعية أو انفلات أمني، خصوصاً مع غياب الحلول، وتضارب المصالح بين أطراف السلطة، وغياب أيّ موقف حازم من «المجلس الرئاسي» والحكومة. وتحذّر مصادر محلّية من أنّ استمرار تجاهل مطالب المواطنين، وغياب التدخّلات المركزية الحاسمة، سيؤدّيان إلى انفلات الأوضاع في حضرموت خصوصاً، وربما جرّ المحافظة نحو مسار انفجار كبير.

غليان شعبي مستمرّ في المكلا منذ مساء الأحد احتجاجاً على تدهور الخدمات (من الويب)

لبنان بين إسرائيل والفوضى السورية: ما العمل؟

علي ح. إسماعيل *

في السياسة، لا تكفي مراقبة الأحداث لفهم مساراتها، بل يتطلّب الأمر العودة إلى أبجدياتها الأولى. وأبجدية السياسة تبدأ بالمفاوضات؛ اللغة التي تتحدّث بها القوى، إذ تتقاطع مصالحها أو تتصادم. إلا أن المفاوضات ليست ساحةً للأماني ولا للأخلاق المجرّدة، إنما محكومةٌ بميزان واحد: ميزان القوى. فالطرف المالك لأوراق القوّة على الطاولة هو القادر على تحديد موقعه: رافضاً للشروط، أو قابلاً بها، أو فارضاً لشروطه إن رجحت كفّته. بين هذه الاحتمالات تتحرّك السياسة، حيث تتجسّد القوة لا بما يُقال في الخطابات، بل بما يُترجم عملياً في القدرة على فرض الإرادة أو حماية المصالح.

لماذا هذه المقدّمة؟ بكثر الحديث الإعلامي في الأشهر الماضية عن زيارات توم برّاك إلى بيروت لإجراء مفاوضات لتثبيت وقف إطلاق النار مع العدو الإسرائيلي. غير أنّ هذه المفاوضات تجري تحت نار الاستهدافات الإسرائيلية شبه اليومية التي تطاول عناصر وكوادر المقاومة الإسلامية. هذه الاستهدافات ليست مجرد عمليات عسكرية، بل رسالة سياسية واضحة: تغييرٌ في موازين القوى بعد الضربة الإسرائيلية الأخيرة، التي مكّنت تل أبيب من فرض بعض شروطها وتحويل إنجازها العسكري إلى ورقة تفاوضية.

إلى جانب التهديد الإسرائيلي، يواجه لبنان خطراً وجودياً: الفوضى السورية. ما يجري في سوريا اليوم لا يمكن اعتباره مخاضاً لنظام جديد؛ إذ لم يعد فيها ما يشبه الدولة بالمعنى المؤسساتي. المشهد السوري تحوّل إلى خليط من فصائل وقبائل وطوائف وعشائر، إضافةً إلى مرتزقة دوليين وجماعات متطرّفة، تتحرّك جميعها وفق أهواء الممَوِّلين الدوليين. والنتيجة: فوضى شاملة، توزّع العنف في كل اتجاه ما عدا اتجاه واحد هو إسرائيل، التي تستبيح الأجواء والأراضي السورية بلا أيّ رادع.

هكذا يجد لبنان نفسه محاصراً: عدو متربّص جنوباً يحاول فرض شروطه بالقوّة والمفاوضات معاً، فوضى ومجازر شرقاً وشمالاً تهدّد بالتمدّد نحو الداخل اللبناني، وبحرٌ بلا أفق غرباً لا يقدّم مهرباً من الجغرافيا السياسية الخانقة. أمام هذه الأخطار، موقع لبنان التفاوضي ليس قوياً. والتهديدات ليست الاحتلال أو التطبيع أو التقسيم فحسب، بل كذلك النموذج السوري الذي يبدو أنّه النموذج المفضّل لدى الغرب. الغاية لم تعد تطبيعاً بين دولة ودولة، كما كانت عليه المقاربات التقليدية؛ الدليل الأوضح هو سوريا التي تستجدي التطبيع ولا تناله.

المطلوب اليوم، من وجهة نظر القوى الغربية، ليس دولاً طبيعية بل كيانات شبيهة ببلديات كبرى تتسم بالصفات التالية: غارقة في الفوضى والتقاتل، تابعة بالكامل للنفوذ الإسرائيلي، غير قادرة على بناء دولة مهما طال الزمن، ولا يشكّل التطبيع معها أولوية حتى بوجوده أو غيابه. حتى التلويح الأميركي بعودة لبنان إلى «بلاد الشام» لا يعني عودة إلى فضاء اقتصادي متماسك ودولة قوية، بل دخولاً تدريجياً إلى الفوضى الشاملة في سوريا.

> **أمام هذه التهديدات المتشابكة جنوباً وشرقاً وشمالاً، وأمام واقع دولي لا يحمي إلا الأقوياء، يصبح من الضروري أن يمتلك لبنان مشروعاً سياسياً وطنياً متكاملاً يقوم على قاعدة واضحة: استثمار كل عوامل القوة المتاحة**

إذاً، ما العمل؟ على الرغم من أنّ لبنان محاصر بالأخطار، إلا أنه ليس في صحراء خالية من أوراق القوّة. لنرجع قليلاً إلى الوراء: لقد استفاد لبنان ـ كل لبنان، مَن هم ضد سلاح المقاومة ومَن هم معه ـ من 18 عاماً من الاستقرار الأمني وانحسار الاعتداءات الإسرائيلية. وكان السلاح يومها ورقة القوة الأساسية والرادع للعدوان. للأسف، جيشنا مكشوف بشكل شبه كامل وهو لا يستطيع فعل شيء في وجه جيش كالذي لدى إسرائيل. أمّا المقاومة، فإنّ الضربة التي تلقّتها كانت كبيرة، وهي بالتالي ليست في أفضل حالاتها، إلا أنها في حال الاجتياح البرّي تستطيع تكبيد العدو الخسائر، وهذه ورقة قوة نستفيد منها، لا تمنع الغارات الجوية أو الاعتداءات، ولكن بالحد الأدنى تمنع الاحتلال على شكل ما قبل عام 2000. وتعزّز هذه القدرة طبيعةُ لبنان الجغرافية والسكانية؛ فالجنوب والبقاع، بجبالهما ووديانهما وكثافة بلداتهما، يجعلان أي احتلال برّي مكلفاً لإسرائيل، فيما أثبت المجتمع المحلي أنّه قادر، رغم الانقسامات، على امتصاص الصدمات الأولية في الأزمات الكبرى. كما يشكّل التوازن الداخلي، الهشّ ولكن القائم، ورقة قوّة إضافية، إذ لم ينفجر لبنان حتى الآن إلى حرب أهلية شاملة كما حدث في سوريا، وهو تماسكٌ يمكن استثماره سياسياً إن وُجِّه بحكمة.

وأخيراً، يظلّ لبنان يمتلك ورقة الشرعية الدولية المشروطة؛ فرغم أنّ الضمانات غالباً حبر على ورق، إلا أنّها تقيّد إسرائيل سياسياً وتمنعها من فرض احتلال طويل الأمد بلا كلفة دولية كبيرة.

أمام هذه التهديدات المتشابكة جنوباً وشرقاً وشمالاً، وأمام واقعٍ دولي لا يحمي إلا الأقوياء، يصبح من الضروري أن يمتلك لبنان مشروعاً سياسياً وطنياً متكاملاً يقوم على قاعدة واضحة: استثمار كل عوامل القوة المتاحة بدل التفريط بها.

في مقدّمة هذه العوامل يأتي سلاح المقاومة، ليس كترفٍ أو خيار أيديولوجي، بل كحاجة وجودية، لأنّ مَن يسلّم سلاحه في هذه الظروف، وأمام هذا الإجرام الإسرائيلي والفوضى الإقليمية، سيُذبح حتماً، بلا أي حماية دولية حقيقية.

المطلوب ليس الاكتفاء بالدفاع العسكري، بل بناء مشروع وطني يقوم على:

1. تحصين الجبهة الداخلية ومنع الانزلاق إلى الفوضى السورية.
2. دمج أوراق القوّة العسكرية والسياسية في استراتيجية تفاوض متماسكة، حيث يكون السلاح رادعاً قدر المستطاع والموقف السياسي حامياً كذلك قدر المستطاع.
3. رفض أي حلول دولية شكليّة لا تراعي مصالح لبنان، مع الاعتماد على التوازنات الواقعية وليس الوعود الورقية.

إنّ بقاء لبنان موحّداً وقادراً على حماية نفسه لا يمرّ عبر نزع أوراق قوّته، بل عبر إدارة هذه الأوراق بعقلانية ضمن مشروع سياسي وطني شامل، يمنع سقوطه في الفوضى. هذه مسؤولية القوى السياسية جميعها. أمّا من يريد الرهان على الأميركي في المنطقة، فسيُذبح قبل غيره. ولكم في مَن سبقوكم أسوة حسنة.

* باحث

زياد... دايماً رح تكون هون

زينب نصار *

خشة الاغتراب الدائم

اجتاحت العولمة تفاصيل حياتنا، في العقدين الأخيرين، وعبثت بكل المفاهيم، فُستهدفة الثقافة والمعرفة، لتضرب معها أسس التعليم الجامعي، الذي يُدفع مضطراً لتكثيف بُناه الأكاديمية، لمواكبة متطلبات السوق. فتمّت سلعنة العلم، عبر تتبّع الأثر الاقتصادي لمنتجات العلم، لتحكّم مسار الإنتاج المعرفي، بعيداً عن رسالة البحث العلمي، أو الحشرية العلمية. هكذا يُلحظ تراجع مستويات الطلاب المعرفية وتنوّع الانحدار إلى مستوى الجهل باللغة العربية قراءة وكتابةً، وتسيّد الثقافة الاستهلاكية السهلة المعلّبة. يصعب معه، عاماً بعد عام، دفع الطلاب لقراءة الكتب، أو البحث العلمي، وحتى أعمال الخيال في مستوى التجريد. فكيف تشرح معها مصطلحات مثل الاغتراب، التي نحتها فلسفياً هيغل، وأخذها فيورباخ باتجاه معاكس، ليعيدها ماركس إلى الأرض.

رأى هيغل في اغتراب الذات انعكاساً لركود الروح المطلق، في دلالته العميقة هو حالة انفصال، تشكّل نقيضاً لجوهر الحرّية. ويصبح صراع الروح بحثاً عن الحرّية حالة حتميّة، تقتضي اندماجاً بالآخر واجتماعاً معه، للعثور على الذات، فهو مسار جدلي تنفي الذات ذاتها اغتراباً بالصراع مع الآخر شرطاً للوجود، تحقيقاً للاعتراف بها وصولاً للحرّية المطلقة، وهذا تجلٍّ لحركة الروح التي تمثّل فعل الفاعلين في التاريخ. وهذا يمثّل تاريخ البشر. في حين رأى ماركس أنّ روح هيغل المطلقة ليست أكثر ولا أقل من الفعل البشري نفسه، أنزل مفهوم الاغتراب، بشكل جدلي هيغلي، من عليائه، من عالم الأفكار المطلقة إلى أرض الواقع المادي، من التأمّل إلى النقد. ينقد ماركس للاقتصاد السياسي، أي نقد النظام الرأسمالي، حلّ الجدل المادي بدلاً من الجدل المثالي الهيغلي، كأداة للنقد الموضوعي، لتحديد الاغتراب كعملية اضطهاد تعكس انحدار العلاقات الاجتماعية، بعد نزع الطابع الاجتماعي عن العمل، أي اغترابه عن البيئة الاجتماعية والسياسية. الاغتراب يختزل العمّال إلى أدوات، والرأسمالية وغيره، فإنّ الرأسمالية أدخلت على الملكية حقّ الإقصاء، حتى من المساحات العامة... تحاول أن تشرح ما تعنيه المشاعات، مع كل شيء أو تشيّؤ، يعكس بنية المجتمع الطبقي الذي أسّس لتقديس السلع ومعه تاريخ الاغتراب بتحويل نتائج عمل الإنسان إلى سلطة تحكمه كما لو كان ذلك وفق قانون طبيعي أو ما فوق بشري.

فكيف تشرح كل هذا؟ ببساطة وباختصار، يطلّ عليك زياد الرحباني قائلاً لشو كل هالدوران، الاغتراب يعني ما يعنّيه جوزف صقر: «خسة زارعها كنت ما عادت إلي».

غني عم يعطي فقير

أمّا عندما تحاول شرح قانون ميل معدّل الربح الرأسمالي للانخفاض مع الوقت وتطالعك أدبيات تناقش ما تعتبره التغيّر في طبيعة الرأسمالية، لصالح المجتمع، التي تبنّاها ودافع عنها عديد الكتاب حتى من الماركسيين بعد الحرب العالمية الثانية، بدليل تحسّن مستوى حياة العمّال، وارتفاع أجورهم آنذاك، فإنما يخالفون القاعدة الأساسية للرأسمالية التي لا تعطي أصلاً شيئاً، ولكنها بالمقابل تستولي على كل شيء، وإن سمحت بشيء فيكون تحت ضغط العمّال فقط، وسرعان ما تستردّه مضاعفاً. وهذه آلية عمل النظام الرأسمالي الأساسية.

أكثر من وضّح ذلك هو زياد الرحباني، الذي يسهّل الشرح بأغنيته: «شو ها الأيام اللي وصلنالا». قال أنو غني عم يعطي فقير.. كنّو المصاري قشطت لحالا.. عهدا نتفي وهيدا كتير».

وردّاً على ما تدّعيه الرأسمالية من مكافأة عنصر الإنتاج كل حسب مشاركته، فيكون للرأسمالي الربح، عن مخاطرته، بتشغيله لرأس المال، فيردّ عليه زياد: «طيب كيف هيدا وملايينو ولا مرة شايفينو عرقان؟».

إذاً، يؤكّد إنما هذه عملية استيلاب واضحة لإنتاج العمّال، بعد الاغتراب.

مش لحدا هالفي

وعندما تحاول أن تشرح مفهوم الملكية وتطوره في النظام الرأسمالي، الذي إضافة إلى كل ما اتّبعته الأنظمة والمجتمعات السابقة، من حقّ الاستعمال، والاستهلاك، والتبادل، والانتفاع وغيره، فإنّ الرأسمالية أدخلت على الملكية حقّ الإقصاء، حتى من المساحات العامة... تحاول أن تشرح ما تعنيه المشاعات، مع كل هذه الإقصاءات، وعدم شرعيتها القانونية، يمدّك زياد بوصفته للمشاع: «تعي نقعد بالفي.. مش لحدا هالفي».

المثقف العضوي ابن الشعب

أمّا عندما تحاول أن تشرح مفهوم غرامشي للمثقف العضوي، يطل عليك زياد أمامك، ومن حولك، وبكل الاتجاهات، لأنه هو ابن الناس، يشاركها الشوارع، وهذه أكثر من سيفتقده، يشتري المنقوشة، يقف بالدور مثلك، يتحادث مع عيون الناس ووجوههم، يحكي لغتهم، مصطلحاتهم، بهذه البساطة وضّح الفلسفة، وانطقها كلام الشعب، نزل بها إلى الشارع، يعرفه الجميع، فقد خرج من كل بيت، لكل منا حصة فيه، يظهر كالحقيقة، لا بل إنه الحقيقة، مناضلاً شريفاً، عضوياً هو بالتأكيد كان يسارياً، ستظل تستعين به وبشروحاته وأفكاره، كلما صعب شرح، أو تفكير.

ليس من الضروري أن تكون خبيراً أو ناقداً فنياً كي تفهم موسيقى زياد الرحباني وأعماله، يكفي أنك تحسّها، تردّدها، تحفظها، فهي تخاطبك، تواجهك بواقعك، هذا الواقع اللبناني، الذي جسّده عبر الكوميديا السوداء، وذهب بها عندما أتعبته إلى المسرح العبثي، ومن ثم إلى الكلمة المكتوبة، علّه يشدّ من يجب أن يتحمّل مسؤولية، يحذّره من أتٍ صعب. وجّه رسائله بكل الاتجاهات، عسى أن يلتقطها من يجب عليه ذلك. لم يملّ، وهب حياته بكل دقائقها لهذا البلد، لناسه.

كل عمل قام به هو فعل مقاومة، والمقاومة، قبل كل شيء، هي موقف، انتماء، دفاع عن البلد، عن أرضه، وناسه، عن حريته، عن هويته، عن فكره، عن حرية العصافير فيه. لقّننا دروساً قاسية، دخل الوجدان وحلّ في القلب والذاكرة، لا يستطيع الموت أن ياخذه، فهو لم يغب بل تماهى مع الوطن.

انتصر على السياسيين من كل الاتجاهات، إنه المثقف الفنان العضوي، المتمرّد، المواجه بكل الوسائل، كلاماً، شعراً، مسرحاً وغناء. وحياته بذاتها جبهة اعتراض. راديكالي ثائر. فقيد فلسطين وهي بوصلته. حتى يأسه موقف. لم يستسلم لكنه ذوى تضامناً مع غزّة. مسرحياته ببيانات سياسية، عرض ونقد ذاتي، وصراخ في وادي الحضارة التافهة التي نعيش.

* أستاذة جامعية

كلمات متقاطعة 4870

افقيا

1- حافلة كهربائية كانت وسيلة نقل في لبنان قديماً – خنزير برّي – 2- إحدى جزر اندونيسيا – ربح طيّبة – 3- ثرى – إتكالي على نفسي – 4- عنصر كيميائي – جزء من الدولار – 5- كأس – متشابهان – 6- ماركة سيارات – ضد ذمّ – 7- تهيّأ للحملة في الحرب – وشي – يغيّر – 8- مدينة تركية – نعم بالإنجليزية – 9- لمع البرق خفيفاً – صوت الماء المغلي – بيت – 10- ممثلة لبنانية كوميدية

عمودياً

1- إسم أكبر جرس في العالم في روسيا – 2- قائد ألماني نازي – مدينة في بينين الافريقية – 3- والدة – من الأزهار – ضد تهتدي – 4- مهبط الطائرات – ضمير منفصل – 5- تقوى وخشوع – سلسلة مطاعم لبنانية – 6- إعتناء – يهجم – 7- شفرة كبيرة – 8- أعلى رقبة الإنسان – ود – يجري في العروق – 9- إسم عدّة مدن أميركية – دوخة الرأس – 10- اشهر معارض الفنون في انكلترا يُعرف بمتحف لندن الوطني

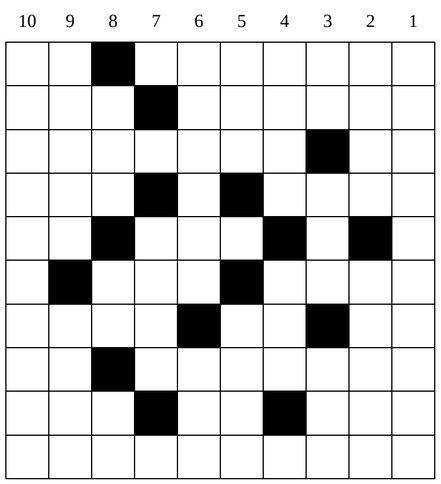

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- نزار قباني – 2- جُمان – نياسَا – 3- يُزايد – زخّ – 4- بم – ناميبيا – 5- كيس – من – 6- نيكسون – أنت – 7- كنت – تكاليف – 8- شتمها – رب – 9- داي – رع – رض – 10- جبل الكنيسة

عمودياً

1- نجيب حنكش – 2- زمزم – ينتدب – 3- ١١١ – اكتمال – 4- رنين – هيّا – 5- داكوتا – 6- بن – مينك – رك – 7- إيزيس – أرعن – 8- ناخب – الب – 9- يس – يمني – رس – 10- الإنتفاضة

sudoku 4870

	1	9	6				2	
					7	3		
5	3			2		6	9	1
		4				9		
	2	8	3					5
		5		6		8	1	
	8							6
		1		4	6	5		
		6	8		2		4	

حلول الشبكة السابقة

6	7	5	1	2	4	9	8	3
2	9	1	8	7	3	6	4	5
8	3	4	5	9	6	7	1	2
9	2	3	6	8	1	4	5	7
1	8	6	4	5	7	3	2	9
4	5	7	9	3	2	1	6	8
5	1	8	7	6	9	2	3	4
7	6	2	3	4	8	5	9	1
3	4	9	2	1	5	8	7	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 167

كلمة السر من 6 حروف : من مطيبات الطعام في المطبخ اللبناني

القرنفل – الشومر – بهار – بصل – بن – تمر – ثوم – جوز الهند – ريحان – زعفران – زنجبيل – شطة – غار – قرفة – كزبرة – كمون – كاري – مردكوش – مسالا – نعنع – هال

ر	م	ت	ل	ا	ق	ك	م	و	ن
ب	ه	ا	ر	ا	ك	ر	ة	ل	ل
ع	ن	ع	ن	ا	ه	ر	ف	ف	د
ث	و	م	ر	ل	ب	م	ن	ة	ن
ن	ك	ي	ص	ز	س	ر	ر	م	ه
ا	غ	ب	ك	ا	ق	ر	م	ر	ل
ح	ا	ك	ل	ل	ب	ن	و	د	ا
ي	ر	ا	ا	ة	ط	ش	ش	ك	ز
ر	ز	ن	ح	ب	ي	ل	ل	و	و
م	ن	ا	ر	ف	ع	ز	ا	ل	ج

حلول الشبكة السابقة: الحسون

عملية حسابية 167

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		X		=	42
X		X		X		
	X	15	٪		=	30
X		+		X		
3	X		–		=	77
=		=		=		
84		61		96		

حلول الشبكة السابقة

99	–	9	٪	2	=	45
–		+		X		
18	X	5	٪	6	=	15
٪		X		X		
9	X	4	٪	3	=	12
=		=		=		
9		56		36		

شبكة العنكبوت 167

إعداد نعوم مسعود

1 – 6 صحيفة الكترونية سعودية
5 – 12 رئيس عراقي راحل
12 – 20 أمير الرواية العربية من مؤلفاته « أولاد حارتنا »
20 – 24 أغنية لعبد الحليم حافظ
24 – 33 رئيس اميركي راحل
31 – 41 نادي اوروبي يحتل المركز الاول في لعبة كرة القدم
40 – 47 اعلى بحيرة في العالم
46 – 57 حدث سنوي شهير يُقام في دولة البرازيل
56 – 63 ممثل ومخرج ومنتج مصري من اشهر النجوم في القرن الماضي
62 – 68 بلدة لبنانية في قضاء المتن
67 – 81 شاعر وعالم عربي من أئمة الكتّاب له « الرسائل »
80 – 86 مغنية لبنانية
85 – 88 عاصمة لاتفيا
87 – 95 مركب كيميائي معدّ استعمل خلال الحرب العالمية الاولى
97 – 97 جزيرة تقع في الخليج العربي قبالة سواحل امارة ابو ظبي
96 – 101 مدينة سياحية في اسبانيا
100 – 104 عاصمتها طوكيو
103 – 110 خدمة شبكة اجتماعية اميركية لمشاركة الصور والفيديوهات

حل شبكة العنكبوت السابقة

ابوجا – جان بول سارتر – تركمانستان – تانارو – رويترز – زين العابدين بن علي – ليتوانيا – يا عاشقة الورد – دارفور – فورت نوكس – كسار عقيل – لورنس العرب – ربيع الخولي – ليلكي – كيبك – بكين – نهلة القدسي – سيدا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4870

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف وكاتب إنكليزي (1872- 1970). أحد مؤسسي الفلسفة التحليلية. نال جائزة نوبل في الآداب

5+11+9+2+7+6 = عاصمتها عمّان ■ 10+4+3 = خليج ليبي ■ 8+1 = إحسان

حل الشبكة الماضية: **تحية كاريوكا**

تحية

أحمد مدلج... ظِلّ زياد وكاتم أسراره

علي عواد

أمامنا مشهد لا يشبه أي وداع. يجلس أحمد مدلج، كما أعتاد دائماً، قريباً من زياد الرحباني، حتى في لحظة الفراق الأخيرة. وجهه صلب، ملامحه هادئة ولكنها مثقلة. لا دموع ولا انكسار. الرجل الذي أمضى عمره يحمي زياد من صخب العالم، يجلس هنا إلى جانب النعش، يرافقه في رحلته الأخيرة، كما رافقه في الحياة. لا نظرات مسروقة ولا كلمات زائدة. فقط حضور ثقيل. لا أحد يجرؤ على الاقتراب من المسافة بينهما. حتى الموت نفسه بدا عاجزاً عن اقتلاع هذه الرفقة من مقعدها. هذه صورة الرفيق الحقيقي.

للناس حق أن يعرفوا من يكون

رافق الأسطورة على طريقته الخاصة، وأحاطها بحزام أمان

هذا الرجل الذي ظلّ إلى جانب زياد حتى الرمق الأخير. حاولنا الاتصال به، عزّيناه، ولكنه رفض أن ينطق بحرف: «ولا كلمة». كل ما في وسعنا أن نقدمه هنا هو خلاصة ما عرفناه عنه، وما أسرّ به من أحبوه

أحمد مدلج، ابن كفررمان (جنوب لبنان)، رجل لا يشبه سوى نفسه. حمل منذ طفولته سحنة الزيتون وملامح الصلابة.

شيوعي عتيق، حمل لواء المقاومة باكراً، وبدأ سيرته موظفاً في إذاعة «صوت الشعب»، قبل أن يدخل حياة زياد الرحباني ويصير ظلّه الأمين. يراه من يعرفه كتوماً، مسافته محسوبة، لا يتكلم كثيراً، لا يروي القصص ولا يوزع الأسرار.

يقول أحد المقربين منه إنه يعتبر الحديث عن زياد أمام أي شخص خيانة حقيقية، لا يقترفها مهما كانت الظروف. ثلاثون عاماً وأكثر لم يفصح خلالها بكلمة واحدة عن خصوصيات زياد أو يومياته.

لا أحد يكتسب ثقته بسهولة، فقد عُرف عنه الحذر وحدّة الملاحظة والقدرة على الصمت الطويل من دون أن يتسلل إلى أعماقه ملل أو تبرم.

حين تلتقونه، تظنونه للتو أنّه أنهى قطاف الزيتون. في صوته دوماً ثقة ممزوجة بالتبغ، وفي تعابيره مسحة ودّ جنوبي أصيل.

لا ينغمس في العواطف الظاهرة، ولكنه يملك إنسانية لا حدود لها. لا يرد خدمة، لا يطلب شيئاً، ولا يبادل المصالح مع أحد.

لم يسعَ مدلج يوماً إلى استغلال قربه من زياد أو تحويل معرفته به إلى وسيلة لنسج العلاقات أو جني المكاسب. التزم خط الوفاء المطلق، ومارس مهمته مع زياد بتواضع حقيقي، من دون أن يفرض نفسه على أحد أو أن يسمح لأحد بالاقتراب من عالم زياد أكثر مما يسمح به هو نفسه.

يبدأ نهاره في الثامنة صباحاً ولا ينتهي إلا عندما ينتهي نهار زياد، حتى لو طال ذلك إلى الفجر. ظل سنوات طويلة يخفي عن زوجته وأبنائه الثلاثة ومحيطه أنه يعمل مع زياد، حتى إنّ أبناءه لم يتعرفوا إلى زياد شخصياً. مع ذلك، بقي زياد يسأل عنه وعن عائلته، وتقاسما معاً كل تفاصيل الحياة، حتى لقمة الطعام.

كان وجود مدلج في أي مكان يستدعي طيف زياد في الخلفية. حديثه لا يدور عن زياد إلا إذا كان في إطار العمل، ولن يعرف أن يلتقط الإشارات. يختار كلماته بدقة، ويكتفي أحياناً بإيماءة أو نظرة تغني عن الشرح، فلا يدرك المعنى إلا من اعتاد لغته الخاصة. يؤدي أدواره كلها في الظل: مرافق، مدير مكتب، سائق، حام، جندي مجهول.

اشتهر أحمد مدلج بصرامته في القوانين، واهتمامه اليومي بالآلات الموسيقية والموسيقيين. لا يرتاح بعد أي حفلة حتى يتأكد بأنّ الآلات عادت إلى الاستديو سالمة.

كان أيضاً المسؤول عن مصالحة كل من أراد التواصل مع زياد، إذ يمر الجميع عبره. يعرف بالأمن، ويحب القراءة، وصحيفته وقهوته هما طقسه الصباحي الدائم.

ليس فضولياً، ولكنه يرصد كل تفصيل، وينبّه زياد بطريقته إذا شعر أنّ هناك من يستغله أو يحاول الاستفادة منه. لم يغب عن عمله إلا نادراً، حتى في أشد حالات المرض.

ينتهي دوره في لحظة واحدة، حين يعزف زياد، ليعود في الاستراحة ويطمئن على كل شيء.

بعد كل حفلة، لا ينعم بالهدوء حتى يتأكد بأنّ كل آلة عادت إلى مكانها.

كان زياد يقلّد مدلج أحياناً في بعض الحركات الصغيرة، كأن يطلين حفظا بعضهما البعض عبر السنين الطويلة.

فهم مدلج باكراً من هو زياد. رافق الأسطورة على طريقته الخاصة، وأحاطها بحزام أمان، من دون أن يتطفل أو يدّعي دوراً لم يُطلب منه. كان يعرف أن بقاء زياد متماسكاً وسط العواصف يحتاج إلى ظلّ لا ينافس الضوء، ويد تعرف متى تتدخل ومتى تنسحب. هو من شهد المعجزة من قرب، فآمن بالقديس إلى النهاية، واختار له ثياب الوداع.

كان الرجلين حفظا بعضهما البعض عبر السنين الطويلة (هيثم الموسوي)

الصحافة التركية تنعى «أسطورة الموسيقى العربية»

محمد نور الدين

حظي خبر وفاة زياد الرحباني باهتمام الصحف التركية والكردية المكتوبة باللغة التركية التي أجمعت على أنّ زياد كان فناناً عبقرياً دائع الصيت على الصعيد العالمي. هكذا، يجلس هنا إلى جانب النعش، يرافقه في رحلته الأخيرة، كما رافقه في الحياة. لا نظرات مسروقة ولا كلمات زائدة. فقط حضور ثقيل. لا أحد يجرؤ على الاقتراب من المسافة بينهما. حتى الموت نفسه بدا عاجزاً عن اقتلاع هذه الرفقة من مقعدها. هذه صورة الرفيق الحقيقي.

وورث تقليداً رحبانياً ثقيلاً لكنّه تمرد عليه واختط مساراً خاصاً به.

عندما غنى «بما إنو»، كان يستهدف النظام اللبناني وكل الأنظمة العربية

وهو لم يخفِ شيوعيته وأنشأ جيلاً بكامله على وقع موسيقاه ومسرحه. وأشار إلى أنّه بعد عام 1994، تفرّغ أكثر للتأليف الموسيقي فيما أوردت صحيفة «بركون» أنّ زياد عرف بانتقاده الشديد للفساد الذي عرفته كل مسرحياته. وذكر موقع «خارجي» إنّ زياد كان يعكس في كل أعماله روح المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد الظلم والفساد والصراع الطبقي. وأضاف أنّ أعماله محفورة في ذاكرة الناس من كل الأجيال.

وأبرزت صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» الموالية لحزب العمال الكردستاني خبر وفاة زياد الرحباني على صفحتها الأولى. وفي الخبر الذي أرفق بصورة لفيروز مع ابنتها ريما خلال تقبل التعازي، وصفت زياداً بأنّه «أسطورة الموسيقى العربية»، متوقفة عند الجنازة الشعبية التي حظي من قبل المعجبين الذين حيّوه بالورود والتصفيق. وذكرت الصحيفة أنّ زياداً الذي لحّن عام 2000 مقطوعة «أمد – ديار بكر» غنّاها مع أمه فيروز في مهرجان طرابلس عام 2010.

وأوردت الصحيفة أنّ زياداً أهدى الأغنية إلى حركة الحرية الكردية ونضالها. وقالت إنّ زياداً دعا في رسالة إلى إطلاق سراح زعيم الحركة الكردية عبدالله أوجلان.

الجدير ذكره أن المقطوعة الموسيقية التي حملت اسم «ديار بكر» وتزيد مدتها على ثلاث دقائق، تستوحي الكثير من التراث الموسيقي الكردي وجعلت الجمهور الكردي الذي كان مناصراً للحركة الكردية يلتفّ حول زياد. لكن المقالة الرئيسية، والجميلة، التي اهتمت بوفاة زياد كانت للكاتبة المحافظة (المحجبة) شولي ديميرطاش في صحيفة «قرار» المعارضة القريبة من زعيم حزب «المستقبل» أحمد داود أوغلو. كتبت ديميرطاش إنّ «الحياة بالنسبة إلى زياد لم تكن مجرد حالة وجود بل شهادة على العصر وتحمل أكثر من ألم المرء ليكون صوتاً للصامتين وصدى للمكبوت». وأضافت: «كان زياد رجلاً ذا ثقل كبير ولم يكتفِ بتلحين الحان لبنان غير المألحنة، بل حمل صرخاته المكبوتة إلى المسرح عبر قلمه وبيانوه ومسرحياته. لم يز في الفن زينةً بل شكلاً من أشكال المواجهة. كل نغمة وكل سطر وكل جملة كانت بمنزلة صوت داخلي لأرض لا تنطق». وأضافت أنّه عندما كتب زياد مسرحيته الأولى «نزل السرور» عام 1974 «لم تكن المتاريس قد شيدت بعد، ولكنّ المدينة كانت قد بدأت تهتز. ونقل زياد الغصة في حلق الناس إلى المسرح بالكاريكاتور والسخرية والتهكم. السمة الأبرز لزياد لم تكن في من يشبهه، بل في من لا يشبهه. فهو ابن أم كان ظلّها وحده كافياً للحياة الآمنة والتصفيق والشهرة. لكنّ هذا كان لزياد إرثاً ثقيلاً. اختار طريقه وصوته وعيشه. ولم يذهب إلى باريس أو أميركا أو الخليج. لم يكن لبنان موطنه فحسب، بل المكان الذي لا يُهجر. اختار البقاء لأن الفرار سهل». وقالت ديميرطاش إنّ «زياد دائماً ما وقف إلى جانب الشعب وضد إسرائيل. لم يكن دعمه لفلسطين شعارات ومنافع، بل أقرّ بحقّ فلسطين لأن المظلومين لا دين لهم ولا لغة ولا طائفة. ولد في عائلة مسيحية ولكنه شعر بالم طفلٍ فلسطيني كأنه الم». وأضافت الكاتبة: «عندما غنى «بما إنو»، كان يستهدف النظام اللبناني وكل الأنظمة العربية. كان يقول: «لقد باعونا ولم يكن لنا في قلوبهم مكان». لم ينشأ في ظل الحشود بل في ظل المقاومة. بوفاته، صمت زياد. لم يكن صمته فراغاً بل صدى. ودّعه الجميع. بعضهم بالورد وبعضهم بحمل البوماته. لكنهم كانوا يعرفون أنّ هذا ليس وداعاً بل مجرد نهاية حقبة». أما أمه . وفق الكاتبة ـ فكان صمتها في وداعه أثقل من ألف أغنية. فقد الصوت الذي كان يفهمها على أفضل وجه وكان يكملها أكثر من أي شيء آخر. رحيل زياد خسارة ليس فقط للموسيقى بل أيضاً للضمير. وقالت: «رحل صوت زياد، وهذا يحزنني بشدة ولا يزال صدى ما تركه يطاردني: بالنسبة لبكرا شو؟».

من تشييع زياد الرحباني الشعبي أمام «مستشفى خوري» في الحمرا يوم الاثنين (هيثم الموسوي)

منذ مراهقتي وأنا أتنفّس أعماله كأنّها هواء. أتذكّر في ثمانينيات الحرب، عندما كنّا نهرع إلى الملجأ مع كل قذيفة. كانت المدرسة تُفتح أسبوعاً وتُغلق أسابيع، والحياة تتأكل ببطء. أصابني يأسٌ غامض وكآبة لم تُشخَّص، حتى جاء يوم عاد فيه أخي إلى البيت يحمل شريط «هدوء نسبي». شغّلته على المسجّلة، وكرّرت الاستماع إليه مراراً حتى فرغت البطارية. شعرت بأنّ ثمة إبداعاً لا يزال ممكناً في مدينتي المجنونة، بأنّ الحياة يمكن أن تنبثق من قلب الخراب. في تلك الليلة تناولت عشائي بشهية بعد انقطاع، وجلست أدرس كأنّ شيئاً عاد يستحقّ الجهد. لم تكن موسيقاه مؤانسة، بل كانت علاجًا. أنقذتني. رويتُ هذه القصة لزياد في اللقاء الوحيد الذي جمعني به عام 2018. نظر إليّ بريبة، كأنّه لا يصدّق أنّ للفنّ فعالية كهذه. قلت له موضحاً: «موسيقاك جميلة، وهي حتمًا ثمرة دأب طويل، لذلك شعرتُ بأنّ للداب جدوى». لم يُجب. افتتح حديثاً جديداً، كمن يطوي صفحة.

في برنامج إذاعي على «صوت الشعب»، قال: «أنا ما عم جرّب غير البلد، ولا عم جرّب غير شي. أنا عم جرّب بس ما خلّي هالبلد يغيرني. هيدي وحدا إذا بتظبط معي، يعني انتصار! انتصار لنفسي أوّلاً. وبعدين ع شو ما بدّك: ع الرجعية و ع الإمبريالية و ع الراسمالية و ع الإقطاعية و ع القوى المعادية للتطور والتقدم والحرية والديموقراطية».

ردّدنا هذا القول في أيام التعب حتى صار تعريفاً لجوهر المقاومة في أذهاننا. ما يلي هنا تقاسيم على هذا القول، ودرء للّبس، اعتمد في ما يلي مصطلح «المقاومة» للدلالة على كلّ فعل يتصدّى لما يتهدّد هوية فردٍ أو جماعة، أو قيمهما. المقاومة اليوم لم تعد ما كانت عليه، ولكنها لم تمت. ويجب أن تبقى موقفاً نقدياً دائماً حين لا يعود ممكناً لها أن تكون مشروع خلاص.

وهذا ما تبقّى منها: أن تكون أداة للارتياب، لا للبناء؛ أن تكشف الخلل، لا أن تقترح نظاماً. أن تكتفي بالحفاظ على هوية، عوض أن تغيّر العالم. أعمال زياد منذ بداية التسعينيات تجسيد لهذا التحوّل. لم يقدّم مشروعاً سياسياً شاملاً، بل موقفاً نقدياً دائماً. لم يَعِد بالخلاص، بل بوعي العيب. كان سؤالاً مفتوحاً، لا شعاراً مغلقاً. لا غنّى للسياسي عن الجمالي. وزياد، بفنه، جعل أيديولوجيتنا قابلة للحياة. جعلها جميلة، دافئة، جديرة بأن نتشبّث بها بأظفارنا وأسناننا. منحها طراوة العيش لا صلابته، نبضاً لا شعارات. وما تبقّى بعده—وإن خفّت طموحه وبهتَ اندفاعه—يظلّ ضرورة معرفية وأخلاقية إذا أردنا توظيفه: حسّ نقدي لا يهدأ، وسؤال لا يُسكت.

مقاومة زياد لم تكن مشروعاً سياسياً فقط، بل فعلاً من الجمال، من الحنين الأخلاقي إلى عدالة يولد بها اليساري كما يولد بلون عينيه. لم يكن اليسار عنده شعارات، بل حياة تُعاش يتقاطع فيها الجمالي مع السياسي، وتتماهى فيها السخرية مع الرؤية.

جماليّاته كانت في ذاتها فعل مقاومة. استجوابه للّغة فعل مقاومة وموسيقاه كذلك: لم يقدّم موسيقى «شرقية» برّاقة للغرب، بل فكّكها وأعاد تركيبها بمنهجيّة وتلقيح لا يُرضيان أحداً إلا حقيقة اللحظة الحاضرة. لم يكن يجمّل بالطِلاءات، بل يعرّي. لم يكن واعظاً، بل غاضباً. وكان أملاً كبيراً. كان أكبر آمالنا.

هل نستطيع استنساخه في ذواتنا؟ هل لنا أن نحبّ أنفسنا ونحبّ هذا البلد بلا صوته؟

منذ مراهقتي وأنا أتنفّس أعماله كأنّها هواء. أتذكّر في ثمانينيات الحرب، عندما كنّا نهرع إلى الملجأ مع كل قذيفة. كانت المدرسة تُفتح أسبوعاً وتُغلق أسابيع، والحياة تتأكل ببطء. أصابني يأسٌ غامض وكآبة لم تُشخَّص، حتى جاء يوم عاد فيه أخي إلى البيت يحمل شريط «هدوء نسبي». شغّلته على المسجّلة، وكرّرت الاستماع إليه مراراً حتى فرغت البطارية. شعرت بأنّ ثمة إبداعاً لا يزال ممكناً في مدينتي المجنونة، بأنّ الحياة يمكن أن تنبثق من قلب الخراب. في تلك الليلة تناولت عشائي بشهية بعد انقطاع، وجلست أدرس كأنّ شيئاً عاد يستحقّ الجهد. لم تكن موسيقاه مؤانسة، بل كانت علاجًا. أنقذتني. رويتُ هذه القصة لزياد في اللقاء الوحيد الذي جمعني به عام 2018. نظر إليّ بريبة، كأنّه لا يصدّق أنّ للفنّ فعالية كهذه. قلت له موضحاً: «موسيقاك جميلة، وهي حتمًا ثمرة دأب طويل، لذلك شعرتُ بأنّ للداب جدوى». لم يُجب. افتتح حديثاً جديداً، كمن يطوي صفحة.

في برنامج إذاعي على «صوت الشعب»، قال: «أنا ما عم جرّب غير البلد، ولا عم جرّب غير شي. أنا عم جرّب بس ما خلّي هالبلد يغيرني. هيدي وحدا إذا بتظبط معي، يعني انتصار! انتصار لنفسي أوّلاً. وبعدين ع شو ما بدّك: ع الرجعية و ع الإمبريالية و ع الراسمالية و ع الإقطاعية و ع القوى المعادية للتطور والتقدم والحرية والديموقراطية».

ردّدنا هذا القول في أيام التعب حتى صار تعريفاً لجوهر المقاومة في أذهاننا. ما يلي هنا تقاسيم على هذا القول، ودرء للّبس، اعتمد في ما يلي مصطلح «المقاومة» للدلالة على كلّ فعل يتصدّى لما يتهدّد هوية فردٍ أو جماعة، أو قيمهما. المقاومة اليوم لم تعد ما كانت عليه، ولكنها لم تمت. ويجب أن تبقى موقفاً نقدياً دائماً حين لا يعود ممكناً لها أن تكون مشروع خلاص.

وهذا ما تبقّى منها: أن تكون أداة للارتياب، لا للبناء؛ أن تكشف الخلل، لا أن تقترح نظاماً. أن تكتفي بالحفاظ على هوية، عوض أن تغيّر العالم. أعمال زياد منذ بداية التسعينيات تجسيد لهذا التحوّل. لم يقدّم مشروعاً سياسياً شاملاً، بل موقفاً نقدياً دائماً. لم يَعِد بالخلاص، بل بوعي العيب. كان سؤالاً مفتوحاً، لا شعاراً مغلقاً. لا غنّى للسياسي عن الجمالي. وزياد، بفنه، جعل أيديولوجيتنا قابلة للحياة. جعلها جميلة، دافئة، جديرة بأن نتشبّث بها بأظفارنا وأسناننا. منحها طراوة العيش لا صلابته، نبضاً لا شعارات. وما تبقّى بعده—وإن خفّت طموحه وبهتَ اندفاعه—يظلّ ضرورة معرفية وأخلاقية إذا أردنا توظيفه: حسّ نقدي لا يهدأ، وسؤال لا يُسكت.

مقاومة زياد لم تكن مشروعاً سياسياً فقط، بل فعلاً من الجمال، من الحنين الأخلاقي إلى عدالة يولد بها اليساري كما يولد بلون عينيه. لم يكن اليسار عنده شعارات، بل حياة تُعاش يتقاطع فيها الجمالي مع السياسي، وتتماهى فيها السخرية مع الرؤية.

جماليّاته كانت في ذاتها فعل مقاومة. استجوابه للّغة فعل مقاومة وموسيقاه كذلك: لم يقدّم موسيقى «شرقية» برّاقة للغرب، بل فكّكها وأعاد تركيبها بمنهجيّة وتلقيح لا يُرضيان أحداً إلا حقيقة اللحظة الحاضرة. لم يكن يجمّل بالطِلاءات، بل يعرّي. لم يكن واعظاً، بل غاضباً. وكان أملاً كبيراً. كان أكبر آمالنا.

هل نستطيع استنساخه في ذواتنا؟ هل لنا أن نحبّ أنفسنا ونحبّ هذا البلد بلا صوته؟

ما نحن بلا زياد؟

محمد قبيسي

جمالياته كانت في ذاتها فعل مقاومة. استجوابه للغة فعل مقاومة وموسيقاه كذلك

من غير الممكن وصف حالتنا بعد رحيل زياد. رحلت لغة كانت وسيلتنا لفهم الواقع، نافذتنا على ما تبقّى من المعنى. ما نشعر به ليس حداداً عليه فحسب، بل على الجزء الحيّ من أنفسنا الذي كان يتنفّس عبره. الجزء الذي كان يجرّب أن يرى العالم بعينيه. الآن لا نسأل عمّا فقدنا فقط، بل عمّا تبقّى منّا إذا تلاشت ذاكرته من حياتنا. وأوّل جواب يخطر في بالنا: لا شيء تقريباً.

كيف يمكن الإحاطة بمسيرته ضمن تعريفٍ واحد؟ لم يكن مجرّد موسيقي، أو شاعر، أو مسرحي، أو صحافي، أو ساخر، أو مفكّر؛ بل كان يتجاوز هذه التصنيفات جميعاً. كان أكبر من مجموعها. يحكي لغة نظيفة علمياً في مجتمع مليء بالتلوث اللغوي، حيث محطات الكلام أكثر من محطات الوقود. لم يكن يُحدّ في قالب جاهز، ولا يُعرَّف إلا بذاته. حين يُذكر اسمه، تنهض في وعينا و لاوعينا آلاف الأشياء، كثيرٌ منها عصيٌّ على القول. لذلك، فإنّ كلّ ما يُكتب عنه سيظلّ ناقصًا لا محالة. ما يلي ليس تأريخًا، بل تداعيات.

في كلّ ما أبدعه وقاله، كان زياد صاحب حضورٍ زمنيّ مطلق؛ يعيش اللحظة الحاضرة في أقصى تجلياتها تجريداً وامتلاءً. كان يرى الحاضر حاضراً، لا ماضياً يُستعاد، ولا مستقبلاً يُنتظر، بل آناً ممتداً في أبديته. ومن هذا الإدراك الحادّ، كان يبني فنه. وربما هذه خصيصة الموسيقى نفسها: تُسمع فقط، تُسمع الآن، ولا يمكن اختصارها أو استعجالها.

كان أقرب إلى متأمّل بلغ جوهراً واحداً حتى نخاع عظمه، فإذا به، من ذلك الجوهر، يبصر الوجود بأسره. هكذا تعلّمنا منه أن لغتنا اليومية قادرة على أن تفضح أسس المجتمع الذي ننتمي إليه. لم يحتج أن يكون منظّرًا، ولا حاملاً لمشاريع حداثية مستوردة. التنظير و بناء المشروع يستوجبان الخروج من اللحظة الحاضرة إلى المجرّد الذي يوقف عقارب الساعة، يوقف الموسيقى الدائمة للأرض.

لم يأبه لأسئلة «ماذا لو؟»، كان يرى في تلك الأسئلة جهلاً بالحقيقة، لأنّ المعنى عنده يُولد من الواقع، لا من الافتراض. حين سُئل مراراً عن استشرافاته التي قد تحققت، كان جوابه دائماً أنها لم تكن نبوءات، بل كانت رؤى مستقاة من اللحظة التي قيلت فيها.

منذ مراهقتي وأنا أتنفّس أعماله كأنّها هواء. أتذكّر في ثمانينيات الحرب، عندما كنّا نهرع إلى الملجأ مع كلّ قذيفة. كانت المدرسة تُفتح أسبوعاً وتُغلق أسابيع، والحياة تتأكل ببطء. أصابني يأسٌ غامض وكآبة لم تُشخَّص، حتى جاء يوم عاد فيه أخي إلى البيت يحمل شريط «هدوء نسبي». شغّلته على المسجّلة، وكرّرت الاستماع إليه مراراً حتى فرغت البطارية. شعرت بأنّ ثمة إبداعاً لا يزال ممكناً في مدينتي المجنونة، بأنّ الحياة يمكن أن تنبثق من قلب الخراب. في تلك الليلة تناولت عشائي بشهية بعد انقطاع، وجلست أدرس كأنّ شيئاً عاد يستحقّ الجهد. لم تكن موسيقاه مؤانسة، بل كانت علاجًا. أنقذتني. رويتُ هذه القصة لزياد في اللقاء الوحيد الذي جمعني به عام 2018. نظر إليّ بريبة، كأنّه لا يصدّق أنّ للفنّ فعالية كهذه. قلت له موضحاً: «موسيقاك جميلة، وهي حتمًا ثمرة دأب طويل، لذلك شعرتُ بأنّ للداب جدوى». لم يُجب. افتتح حديثاً جديداً، كمن يطوي صفحة.

في برنامج إذاعي على «صوت الشعب»، قال: «أنا ما عم جرّب غير البلد، ولا عم جرّب غير شي. أنا عم جرّب بس ما خلّي هالبلد يغيرني. هيدي وحدا إذا بتظبط معي، يعني انتصار! انتصار لنفسي أوّلاً. وبعدين ع شو ما بدّك: ع الرجعية و ع الإمبريالية و ع الراسمالية و ع الإقطاعية و ع القوى المعادية للتطور والتقدم والحرية والديموقراطية».

ردّدنا هذا القول في أيام التعب حتى صار تعريفاً لجوهر المقاومة في أذهاننا. ما يلي هنا تقاسيم على هذا القول، ودرء للّبس، اعتمد في ما يلي مصطلح «المقاومة» للدلالة على كلّ فعل يتصدّى لما يتهدّد هوية فردٍ أو جماعة، أو قيمهما. المقاومة اليوم لم تعد ما كانت عليه، ولكنها لم تمت. ويجب أن تبقى موقفاً نقدياً دائماً حين لا يعود ممكناً لها

ردّدنا هذا القول في أيام التعب حتى صار تعريفاً لجوهر المقاومة في أذهاننا

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 31 تموز 2025 العدد 5555

رحيل

لطفي لبيب غادر «العمارة»

القاهرة ــ **فاطمة سيف**

رحل أمس الممثل المصري لطفي لبيب عن عمر ناهز 77 عاماً، بعد معاناة طويلة مع المرض. برحيله، فقدت الساحة الفنية أحد أكثر الوجوه تميزاً في الأداء المصري الحديث، بفضل حضوره الهادئ، وصوته المتفرّد، وموهبته في منح الأدوار الثانوية عمقاً وجمالاً لا يقلّان عن البطولة.

وُلد لبيب عام 1947، وتخرّج في المعهد العالي للفنون المسرحية عام 1970، ولكن مسيرته الفنية لم تبدأ إلا في مطلع الثمانينيات، بعد ست سنوات في التجنيد وأربع سنوات خارج البلاد. كانت بدايته الاحترافية عبر مسرحية «المغنية الصلعاء»، ثم «الرهائن» إلى جانب رغدة، قبل أن يتحوّل تدريجياً إلى وجه سينمائي مألوف، خصوصاً بين عامي 2000 و2010، مع أفلام مثل: «السفارة في العمارة» (2005)، و«محامي خلع» (2002)، و«كركر» (2007)، و«عسل أسود» (2010)، و«رمضان مبروك أبو العلمين حمودة» (2008).

ضيف شرف الدراما

إلى جانب السينما، كان لطفي لبيب أحد أعمدة الكوميديا التلفزيونية في الألفينات، ووجهاً مألوفاً في المواسم الرمضانية. تنقّل بخفة بين مسلسلات عدة، مانحاً كل شخصية لمسة إنسانية ساخرة. من أبرز أدواره في التلفزيون «تامر وشوقية» حيث لعب دور الأب المصاب بالزهايمر، في علاقة متوترة وظريفة مع ابنه (أحمد الفيشاوي)، لتصبح الشخصية من علامات المسلسل الذي استمر لمواسم عدة. ولم يكتفِ لبيب بالأدوار الرئيسية فقط، بل شارك في أدوار ضيف الشرف بسبب قدرته على ترك بصمة في ظهوره السريع. هكذا، ظهر في مسلسلات مثل «راجعين يا هوى» (رمضان 2022)، حيث اختير ليجسّد دور والد خالد النبوي، وقدّم الأداء كردّ فعل مميز أثّر على شخصية البطل، رغم ظهوره في حلقة واحدة. كما ظهر في مسلسل «حضرة العمدة» بدور لافت ضمن كوكبة فنية كبيرة، وجعل حضوره المؤقت إضافةً نوعية إلى المسلسل. وكان آخر ظهور له في مسلسل «سيد الناس» (رمضان 2025)، رغم صحته المتدهورة، وظل أثره حاضراً في المشهد رغم وقوفه المقيّد.

انحيازه لفلسطين راسخ نابع من تجربته كجندي قاتل ضد الاحتلال

نجم اللحظة لا نجم الشباك

لم يكن لطفي لبيب نجم الأفيش، ولكنه كان نجم اللحظة. ذاك الممثل الذي قد يظهر لثوانٍ، ولكن إيقاع المشهد يتغير تماماً بوجوده. امتلك موهبة نادرة في «الاقتصاد التعبيري»، حيث تكفي نظرة أو عبارة قصيرة ليُحدث تأثيراً فنياً باهراً. أجاد تجسيد أدوار المدير الحكومي، والأب، والطبيب، والعسكري المتقاعد، وغيرها من الشخصيات التي تحتاج إلى سخرية دقيقة وذكية.

وكان امتداداً لتقليد ممثلين كبار أمثال حسن حسني، بنكهة السخرية الحادة ولكن غير الزاعقة، التي تعلّق على الموقف، تسخر منه، من دون أن تتوسل الضحك.

الدور الثاني كمساحة للتخريب الذكي

ما ميّز لبيب في موجة الألفينيات هو ذكاؤه في اللعب داخل الهامش. لم يتصادم مع الكوميديين الجدد أمثال أحمد حلمي، ومحمد هنيدي، ومحمد سعد، بل اندمج معهم بدور «المُعلّق»، الذي يمرر سطراً حاداً يُفجّر المعنى والضحك معاً. وفي «عسل أسود»، كانت شخصية «راضي» مثالاً على هذا النوع من الأداء؛ لا يُلقي «إيفيهاً»، بل ينقل مرارة الواقع بابتسامة غامضة. وفي «رمضان مبروك»، جسّد السلطة التعليمية الساخرة في هيئة مدير بيروقراطي لا يُنسى.

السفير الذي خاض الحرب

خارج الشاشة، كان لطفي لبيب إنساناً صاحب موقف. كتب عام 1975 كتابه «الكتيبة 26»، مسجّلًا تجربته في حرب أكتوبر 1973، حيث خدم في أول كتيبة عبرت قناة السويس. وفي واحد من أبرز مواقفه، رفض تكريماً من السفارة الإسرائيلية في القاهرة بعد تجسيده شخصية السفير الإسرائيلي في «السفارة في العمارة»، مؤكداً أنّ تأديته للدور لا تعني حياده السياسي، بل إن انحيازه لفلسطين راسخ، نابع من تجربته كجندي قاتل ضد الاحتلال.

الكوميديا بوصفها سلاحاً

لم يرَ لبيب الكوميديا كتسلية فقط، بل كان يميل إلى توظيفها كأداة نقد اجتماعي. انتقد مراراً الكوميديا الاستهلاكية «التي تضحك بلا معنى»، وخصّ بالذكر تجارب محمد سعد، بينما امتدح حلمي وهنيدي لقدرتهما على الجمع بين الطرافة والموقف. بهذا المعنى، لم يكن لبيب يؤدي «الدور الثاني» كمجرد دعم للبطل، بل كان يتسلل منه «ليضرب تحت الحزام» ساخراً من السلطة، من المجتمع، ومؤكداً المعنى الإنساني للفن.

المفكرة

اعتصام شعبي أمام السفارة المصرية دعماً لغزّة

■ بدعوة من «المجموعات الفاعلة في بيروت»، ينظّم اعتصام اليوم الساعة الرابعة عصراً أمام السفارة المصرية في بيروت، غضباً لأمعاء غزّة الخاوية، وتلبيةً لنداء الواجب الأخلاقي والإنساني نصرةً لأهلنا المحاصرين والمجوّعين للشهر الخامس على التوالي. يرفع المشاركون شعار: «افتحوا معبر رفح، وارفعوا الحصار عن غزّة»، في محاولة للضغط الشعبي والرسمي من أجل إنهاء المأساة المستمرة في القطاع. «غزّة تستغيثنا»، تقول الدعوة، وتتابع: «فلتقف جماهير بيروت ولبنان عند مسؤوليتها في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة. يا بيروت، كوني قولاً وفعلاً كما عهدتكِ، فلسطين الحبيبة».

وداع رمزي لزياد

■ يتقبل الحزب الشيوعي اللبناني وإذاعة «صوت الشعب» وعائلة وأصدقاء ومحبي الفنان زياد الرحباني، التعازي بالفنان، اليوم الخميس 31 تموز (يوليو) الحالي، في قاعة «نادي متخرّجي الجامعة الأميركية» في الحمرا.

تُقبل التعازي من الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى السابعة مساءً، في وداع رمزي لأحد أبرز رموز الفن والمسرح والمواقف السياسية، الذي شكّل صوته وتاريخه جزءاً لا يتجزأ من الوجدان اللبناني والعربي المعاصر.

تعازي في زياد الرحباني: الخميس 31 تموز (يوليو) - من الساعة الثالثة بعد الظهر وحتى السابعة مساءً - «نادي متخرّجي الجامعة الأميركية» (الحمرا).

حسين شناور: أوّل مرة في بيروت

■ يستمر معرض الفنان الإيراني حسين شناور تحت عنوان «Swollen Void»، في غاليري «JAH» في بيروت، حتى 30 آب (أغسطس) القادم، يومياً من الساعة 11 صباحاً حتى 7 مساءً.

ويضم المعرض مجموعة من اللوحات الزيتية والأعمال المختلطة الوسائط، حيث يكشف الفنان عن عالم سريالي ونفسي، تظهر فيه شخصيات متوجة بأجساد منتفخة وأرواح فارغة. أعماله تشكّل مواجهة شعرية مع الذاكرة، والهوية، والسلطة.

حسين شناور هو فنان بصري إيراني معاصر يقيم ويعمل بين طهران وبرلين. يتنقل في أعماله بين الرسم والتقنيات المختلطة، مستلهماً من التجارب الشخصية والاضطرابات الجماعية في مجتمعه. لوحاته مشبعة بالتوترات النفسية والبصرية، وتُظهر شخوصاً رمزية تتصارع مع السلطة والتاريخ والانتماء. يضع شناور المشاهد في مواجهة مع فراغ داخلي منتفخ، حيث يصبح الجمال مشوّهًا والذاكرة ساحة مقاومة.

«Swollen Void»: حتى 30 آب (أغسطس) القادم - يومياً من الساعة 11 صباحاً حتى 7 مساءً - غاليري «JAH» (كليمنصو). للاستعلام: 81/982177

على بالي

أسعد أبو خليل

زياد الرحباني، 2.

مشروع زياد كان مشروعاً ثوريّاً، وليس أقلّ من ذلك. هو انضمّ إلى المشروع الرحباني فقط في أوّل مسرحيّة، «سهريّة». لكنْ حتى في «سهريّة»، كانت هناك لفتات فكاهية ساخرة تختلف عن النمط التقليدي في المسرح الرحباني. بعد ذلك تمرّدَ، ولم يتوقّف عن التمرّد طوال حياته. لم يتنازل لا في الفنّ ولا في السياسة ولم يساوِم يوماً. كان يمكن له أن يكون «الفنان الأعلى أجراً»، لكنْ لم يكن على نسق فناني لبنان والعالم العربي. طموحُه كان التغيير والثورة وفعلَ الكثير من أجل ذلك. يذكر البعضُ منّا حلقات مسلسله الإذاعي الفذّ، «بعدنا طيبين، قول الله» (مع رفيقه جان شمعون). هذا شكّلَ وعياً لجيل. البرنامج كان أفضل ما أنتجه اليسار اللّبناني والحركة الوطنية مِن إعلام وثقافة وطنيّة معادية للمشروع الانعزالي. وأسهمَ متطوّعاً في مدّ فنّ المقاومة الفلسطينيّة بصمت. الذي يشاهدُ «نزل السرور» يُدهَش لتصوير زياد الرؤيوي عن الحرب ومجرياتها. سُخريته من شخصيّة اليساري المتفذلك سبقت وصولنا بعد سنوات من الحرب إلى النتيجة نفسها. جمعَ بين المبدئية والواقعيّة في تصوير الأمور وفهْمها. لم يكن جامداً أو مثاليّاً إلّا في ما يقترن مع الحقائق على الأرض. غيّرَ في الموسيقى والتوزيع والقصيدة الغنائيّة. في الحبّ اختلفَ مع مَن سبقه ولحقه: أحبّ بتواضع ومِن دون ذكوريّة. عاتب الحبيبة لأنّه بقي وحيداً يعيش من دونها، فيما أولاد الحي سعداء. أنتجَ الكثير من الإبداع في مجالات مختلفة من الفنّ، إلّا أنّنا دائماً نشعر بنقص معه ونطالبه بالمزيد. لا يمكن أن نكتفي بفنّه. كلّما أبدعَ طالبناه بأكثر وأغزر. مثل عاصي الرحباني، حالت دون إكمال مشروعه مشاكلُ صحيّة عويصة. تعاون مع كثيرين في الفن، والبعض لم يستحقّ. لكنّ اختياراته من حقّه، أحببنا جازه الشرقي أم لم نحبّه. لم يكن هناك أخطر وأصعب من تلحين فيروز لكنّه لم يكتفِ، بل أخذ فيروز إلى مكان آخر عجز الأخَوان عن أخْذها إليه. سيُقال في تأريخ فيروز: مرحلة عاصي ومرحلة زياد، فقط لا غير. لم يعلَقْ غيرهما.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com